

بما يروى كذا الله من نظرها اقتضا شرطه الحد كذا  
وبه قال الأصناف وغيره فلا يجوز إخراج هذه الأربعة  
ظاهر الإبرار قال المصنف ولا يجازي ما نحن فيه  
رواية يخرج أبو عوانة قال للرجل اجعل صيام رمضان  
كما سمعت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حتم له حرمان القضية  
في جليل الله وهو أولى من جواز الصلاح بأن هذه لا تقاوم  
رواية مسلم السابقة وان لم تقاومها فهي صحيحة أيضا في الجمع  
بينها أولى من العلم أحدهما واستفاد من بنا الإسلام على ترك  
ما هو معلوم من السنة لا ينبغي بدون دعائهم أن من تركها كلها فهو  
كافر وكذا من ترك الشهادتين إذ هما الأساس الكلي العام للجمعة  
في ذلك البناء والبنية تلك القواعد كما استفيد من أدلة أخرى  
كالخبر الصحيح أن راس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة  
سنانه الجهاد فالمراد بالإسلام فيه الشهادتان برأيهما  
بأنه من تركهما فقد خالف ما عليه من الإسلام بقدر  
تركه بل بقا البناء حيث يقف ويدحر في ذلك كافي الكفر إلا  
محدوده على حمل الأكثرين خبر من أهل الجاهلية  
والكفر ترك الصلاة وحالف الجماعة

تاركها مطلقا وبالحق استحقاق فقال في جماع اهل الجاهلية  
وجاهلية عليهم السلام اهل الحديث واجرت طائفة ذلك في  
الحدائق وهو رواية عن احمد واختارها طائفة من  
المصنفين وبعضهم الكوفة بخلاف متعلق الايمان السابق في  
حدائق جبريل فان ترك واحد منه كفر وعلم مما قدمته في الكلام  
على حقيقة الاسلام والايمان ان من اكلها لم يمتدحها بل ومن  
تركها ما كان كاملا ومن ترك الاسلام وهذه فاسق ويسمى  
ناقصا ومن ترك الايمان وهذه منافق يسمى مسلما ظاهرا  
مكسبا هذا الحديث وان كان مطلقا في الاصل كان الاشبه  
بشبه عموم فيها ووجوب تكرار تلك الاركان مراد في آخر  
التصديق وهي الشهادة عن ذكرها الخرجة الخارجة  
والايمان والتفسير باعيا ومسلما في الايمان والنجاسات  
وهو حديث عظيم احد قواعد الاسلام وجوامع الاحكام اذ  
فيه معرفة الدين وما فيه دليله وجميع اركانه وكلها منصوص  
عليها في القرآن وهو في ضمن حديث جبريل فلذلك  
الكتاب ما كان لنا في الحديث الرابع عن ابي عبد الله  
عند الله ما لم يكن في الحديث الرابع عن ابي عبد الله

خبر  
عليه

جميعها له سنة في ابن مدرسه وكان ابن مسعود سائق  
في الجاهلية عبد الحارث بن زهير واهله ام عبد قيس  
اسد قيس بن مالك سادس سنة لما مر به صلى الله عليه وسلم في طريقه  
عنه العقبه ابن ابي معيط فقال له يا غلام هل من لبن قال نعم  
ولكني فوتمن قال هل من ماء لا ينثر واعلمه الفل فاثابه بها  
فسيح ضرعها فنزل لبن فحلبه في انا فشره منه وسقى ابا بكر  
ثم قال الضرع اقلص فقلص ثم هاجر الى الحبشه ثم الى الكوفة  
وشهد بدرا ومنه الى حوران والمناهر كلها وصل القلبي بن  
وكافى صلى الله عليه وسلم يكرم ويدينه ولا يحبه فلذلك كان كثير  
الرجوع عليه صلى الله عليه وسلم ويمشي امامه ومعهم ويسمى الحارث  
امسلا ويوقف اذ انام ويلبسه لعليه اذا قام فاذا جلس  
ادخلها في ذراعيه وكان مشهور بين الصحابة بانه لما حلت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواك ونعليه وظهوره في السفر  
فبينهم صلى الله عليه وسلم بالجنة وقال رضيه لا مني حارثي لها  
ابن ام عبد وسخطه لها ما سخط ابن ام عبد وكان يشبه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في سمته ونحوه في كونه خفيف اللحية  
الاذنه مخففا فلهذا

من حديثه قال صلى الله عليه وسلم لا رجل عبد  
 الا فقل من اخذ ولي قضا اللوم وماله خلاصه  
 من امر خلاصه عثمان ثم رجع الى المدينة ومات بها  
 وقيل بالكونية سنة اثنين وثلاثين عن نضع وثبتت في  
 عليه الزبير بالليل ودفعه بالبيع في ارضه لم يذكر لكونه  
 صلى الله عليه وسلم كان قد اخذ بينهما روى له ثمان مائة حديث  
 وثمانين واربعون حديثا اخرها مائة اربعة وستين والفرق  
 البخاري باحد وعشرين في مسلم خمسة وثلاثين وعند الخلفاء  
 الاربعون وكثرت من الهوى بنون بعد هذه في السنة  
 التي حدثنا اي انشا لنا خيرا حادنا وهذا اصلنا استعمله  
 المحققون من ان حدثنا لما سمع من الشيخ واخذنا لما قد روي  
 عليه واليها نالما اجازة على الخلافة في ذلك سمع من الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو الصادق في جميع ما يقوله اذ هو  
 الصدوق المطلق لكواية الصدوق فيما يروي عن النبي  
 بالتميم بالصدق والصدق في الصدوق فيها وعنده ما مع  
 لما كذا اذ يروي من هاهنا من هاهنا من هاهنا من هاهنا  
 فهو كذا في كذا وكذا وما في ذلك من هاهنا من هاهنا

ما ذكره من غير ما على الما قال له خلط عليك ان  
 بسم الله الرحمن الرحيم في نظم صلي الله عليه وسلم اخذ كتابه من  
 بيده وادخله في جيبه واحدا لا بمعنى واحد القوم بل  
 لا تسجل الا في النفي نحو لا احد في الدار اصله واحد فليكن اية  
 المقصود ههنا على غير قياس من خلاف النفي من كونه واحد  
 فانه مقول والمكسور كوسيلة واسا ولا فائدة قيل سماعي  
 وقيل قبا من جمع اي يضم ويحذف خلقة اي مادة خلق وهو  
 الما الذي خلق منه في بطن اي رحم امه اربعين يوما حاله  
 كونه في منيا في مدة الاربعين فجمع فيها مكانه في الرحم  
 يتغير حتى يتكامل للخلق او ضم متفرقة لان المني يقع في الرحم  
 حين انزاجه بالقوة الشهوانية الواقعة في جماعه تعالى  
 في محل الولافة من الرحم في هذه المدة وتليد له جنين في  
 بعض طرق هذا الحديث عن ابن مسعود كقول الخرجه ابن ابي  
 حاتم وغيره تفسير فليكن الجمع بان النظم اذا اوقعه في الرحم  
 قال الله ان يخلق منها بشرا طار في المشقة للولادة تحت كل  
 من وشعر ثم يترك اربعين ليلة ثم يصير جنين في الرحم فذلك  
 جمعها وذلك هو كونه

مد  
 طوي

علق

امر من العبداني وانقذه من  
 النار يا ابا عبد الله عليه السلام قال ان الله تعالى اذا اراد  
 ان يبعث نبياً من اولاده صلى الله عليه وسلم في كل سنة في كل سنة  
 منها فاذا كان يوم السابع جمع الله ثم احضر كل عرق  
 له دون آدم في اي صورة ما شاؤوا كركب وسهول هذه الغنى  
 فوصلى الله عليه وسلم لما قال له ولدت امراً غلاماً اسود  
 لعله اسود برغبته في ثم عقب هذه الاربعة يكون في  
 المحل الذي اجتمعت فيه النطفة غلقة وهي قطعة دم لم  
 يقبس مثل ذلك الزمن الذي هو اربعون عقب الاربعة  
 الثانية ثم يكون في ذلك المحل مضغعة اي قطعة لم قد را  
 بمضغ مثل ذلك الزمن وهو اربعون يوماً ثم بعد  
 انقضاء الاربعة الثالثة يرسل الله الملك اي الموكل بالرحم  
 كما ياتي وظاهره هنا ان ارساله انما يكون بعد الاربعة  
 الثالثة لكن في رواية اخرى في الصحيح يدخل الملك على المضغعة  
 بعد ما تستقر في الرحم اربعين يوماً وفي اخرى او خمس  
 واربعين ليلة فيقول يا رب اني اسئلك ان تسعده وفي اخرى  
 اذا امره بالنطفة بعد ان يرسل الله الملك

ليس له ملك ولا يملك شيئا ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها  
ان النطق بفتح والرحمة اربعين ليلة ثم يستور عا  
والاخرى ان ملكا هو كذا بالرحمة ان الارادة الله تعالى ان  
يخلق شيئا فاذن الله تعالى ليضع واربعين ليلة وذكر الحمد  
وفي اخرى عند الشيخين ان الله تعالى قد وكل بالرحمة ملكا  
فيقول اي رب نطق اي رب علقه اي رب مضى وجمع  
العلماء بينها بان الملك ملازمه ومراعاة الحال النطق  
فيقول وفي النطق يا رب هذه نطق وكذا في الاخرى  
فكل وقت يقول فيه ما صارت اليه بامر الله تعالى وهو  
اعلم سبحانه وتعالى واول علم الملك بها ولذا اذا صارت  
علقه وهو عقب الاربعين الاولى وحينئذ يكتسب الاربع  
الاية على ما ياتي فيه ثم لم فيه تصرف اخر بالنص من المنكر  
او المختلف باختلاف الناس على ما ياتي ايضا قال القاضي  
وعنه والمراد بارسال الملك في هذه الاشياء اعز بالنص  
فيها بهذه الافعال والا فقد صرح في الحديث بان ملك  
بالرحمة وله قول يا رب فاعلم الى اخره فيمنع من الجمع  
على يحيى بن الانسان وهو الله تعالى والخلاف

في حقيقته ولا فظا مشرك بين عدة معاني قال القائل  
من المصنف وغيره وظاهر الحديث ان الحكم ينبغي للروح  
والمشعر وليس من ادبها ينبغي فيها بعد ان يتشكك بظهور  
ان ادرك وتصور بصورة كما قال تعالى فخلقنا المضغة  
عظما فلكسونا العظام لها ثم انشأنا لها خلقا اخر ينبغي  
الروح فيه انتهى ولكن نقول ليس ذلك ظاهرة وانما ظاهر  
ان الاربعين بعد الاربعين الثالثة المقتضى اسم المضغة  
بالتصديق وتلك البعدية لم تجدد فيعمل انه بعد  
الاربعين الثالثة تصوري من ليس وبعد تصور  
يرسل الملك لخلق الروح ثم رأت القوطي في الفهم صرح  
بغير ما ذكرته من ان التصوير انما هو في الاربعين الرابع  
تكون التصوير في الاربعين الثالثة او بعدها على ما فكر  
بنا فيه روايات اخر عقب الاربعين الاولى واجاب القاض  
بان هذه الروايات ليست على ظاهرها بل المراد ان  
ذلك يفعل في وقت اخر لان التصوير عقب الاربعين الاولى  
فقد عرفت عدة وانما يقع في الاربعين الثالثة مبداء  
المضغة كما مضت على الامر انكون فخلقنا المضغة عظاما



وحيث وان اذنا الحنف وغيره عليه بان حجة الله  
يستدعي من عظام فلا دليل في الآية لما ذكره  
هذا اذ الجمع بانه عقب الاربعين الاول في رسل الله  
نكك العظم تصويرا خفيا ثم يرسل الملك في هذه المضغة  
او بعد ها على ما مر في صورها تصويرا ظاهرا مقارنا لما في  
عظمها فوجه قتال في ذلك فاني لم اري صرح به  
مع ان الجمع لا يرد او يقال ان ذلك يختلف باختلاف  
فمنهم من يصور بعد الاربعين الاول ومنه لا يصور الا في  
الاربعين الثالثة او بعد ها ثم رأت في رواية لمسلم ما  
يدفع الجمع الاول وهي اذا مر بالنطفة ثنتان واربعتان  
ليد بعن الله الملكا في صورها وخلق سمعها ونسجها  
ولحمها وعظامها ثم يقول يا اكرام الله فمقتضى ان يكمايت  
ويكلم الملك ثم يقول يا ارجل فمقتضى ان يكمايت  
ويكلم الملك ثم يقول يا رزق فمقتضى ان يكمايت  
ويكلم الملك ثم يخفى بالصحة في ذلك فلا يرد وينص  
ففيها التفسير بان خلق العظم في عقب الاربعين  
الاول فاما خلق العظم في العلى وبعد الاربعين



من يومنا والريمان المعدل في يوم  
 الجين خمسة وثلاثون يوما وقد يتصور في يوم واحد  
 واحد بعضهم بجواب آخر غير ما قدمنا في واحد  
 لكن على ان الجين يغلب عليه في الاربعين الاول وصف  
 المني وفي الاربعين الثانية وصف العلة وفي الثالثة وصف  
 المضغ وان كان خلقته قد تمت وتصوره وفروا له  
 في سندها السدى وهو مختلف في وثيقه عن ابن مسعود وعنه  
 من الصحابة في انهم ان التصور لا يكون الا بعد ثمانية  
 يوما وله احد طرايد من الفقه وقالوا انما يتبين فيه  
 خلقه الا واحد وثلاثة يوما لانه لا يكون مضغه الا في  
 الثالثة ولا يتفق قبل ان يكون مضغه فقيمه قال  
 لزوجه ان كنت حاملا فقلت طالق فولدت لرون سنة شهر  
 من الحمل طلق سوا كان يطاؤها لم لا يتفق الحمل  
 حينئذ عند التعلق لان امه مريضة سنة شهر وثلاثة  
 اشهر فمما اذا كان يطاؤها بان كان الولد ونحو  
 الروح فيه بعد ربيع اشهر كما شهد به الخبر طلق ان تصدق  
 الحرة بعد طلاق احسن الطلاق في النكاح كما قال الله

انما هو متبع لحياة الروح  
 حيث ان النفس ان النفع يكون محبة روحه فان لفظة  
 والذكر في نفع الروح ونزول على راسه  
 بذلك صفة مجهولة لكن لما استنبط الفقه من الروح  
 اي من آية وحمله وقصته ثلاثون شهرا مع الاولاد  
 اولاد من حوى بن كاملين ان اقل مدة الحمل ستة اشهر علم انها  
 مبدية وان نفع الروح عندها انتهى ورواها ان هذا الا  
 مستنبط يدرك على ان النفع عند الستة اشهر وقدر بل لا  
 على ذلك بوجه كاهن ظاهر مما مر وما سياتي والاولى ان  
 يقال ان ثم دلت على المرأى ولا يعرف مدته ولا انها تحكم  
 باختلاف الاولاد فانها بالامر المحقق وهو ستة اشهر  
 ثلثة بيوتين فلما يرفع الابن فانما يقول ابن الرفعه اذ التفت  
 الحاشية مثلا اجماع العلوق به بعد التعليق ووجه  
 الدفاع ان كل احد ٧٠٨ والعصمة وانها برقعها  
 محقق او مظهر وكلاهما صفة هنا ولذا ذكر مرير ذكره  
 في شرح الارشاد في اربط الطلاق قال القاضي وانما يختلف ان  
 نفقها انما يكون في يومين من يومها وانفق العلم على ان

ومدته

الروح لا يكون بلا حياة اربعة اربعين عاماً  
 سنة وخمسة عشر المصحح يابن الاربعين الرابع عشر  
 وهو انما هو الروح لا يخرج الروح من جوف قلبه  
 وهو انما هو الروح لا يخرج الروح من جوف قلبه  
 ابن عباس انما تنفخ بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لكن في المنام  
 فظهر في اخذ براحه وذهول في الخامس وحركة الحنين  
 في الجوف قريته غالباً الذكر النفي قبل وهذا حكمه كونه على  
 الحياه اربعة اشهر وعشرة ايام بالشروع في الخامس من  
 غير ظهور على اثنين برأيه منه والعشر احتياط وان الروح  
 يخرج فيها كما قال ابن السكيت في ترجمه احمد وروى عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما وهذا الكتاب غير كتابه المقادير السابعة  
 على خلق السموات والارض خمسين الف سنة كما في خبر مسلم  
 وهو من ان السقط لا يصلح عليه حتى يلحقه الموت  
 كما قبلها حماد ومعه في قوة الروح حانه سبب خلق الحياه  
 عند كونه ومعه اخراج الروح روح من النافث فيضطر  
 بالنفوس فيه وهذا غير موثوق به وما يحدث عنه كقول  
 بولس ان الله تعالى فيه يعرف به ونسبه اليه

والنفس

والتي تصورها في ما هي من جهة كماله في  
والتي هي في دار الله بالافعال قال تعالى وتلقى  
من صورته في صورته فاحسن صورته والاعمال  
على هذا الترتيب العجيب مع قدرته تعالى على  
كامل ما يشاء من الخلق في اسرع من لحظة انما امرنا  
شيء اذا اردنا ان نقول ان يكون كما يشاء من امره  
والخلا قول كانه يجوز ان يكون الارادة به وجوده في اقل  
من زمن كره لو تصور وعلم ان هناك في حكمته ما قلنا  
في خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام وهي  
العلم لعباده المتأني في امورهم او يقال حكمته اعلمهم  
لانساف بان حصول الكمال الظاهر المعنوي له انما يكون  
بطريق التدرج فظهر حصول الكمال الظاهر له بتدرجه  
في مراتب الخلق وانتقاله من طور الى طور الى ان يبلغ الشدة  
فكذلك ينبغي له في ان يكون في نظام هذا  
الكون والالاكان راكبا من عجايبها وخطوطها وشؤونها  
التي هي في نظامها ان هذا الامر والكنية بعد الله في  
العالم ورواه في ان خلق احدكم هم في بطون

الكتاب المذكور في كتابه مصنفه

حيث ان في كتابه يوم من تاريخ كتابات حكيمة

واحد في كتابه او سعيد بن يوسف في كتابه

في ذلك لكن في رواية اخرى لمسلم وغيره ان كتابه

تلك الامور عقب الاربعين الاولى وفيه اخذ جماعة من

الصحابه وجمع بعضهم بان ذلك يختلف باختلاف

الناس فمنهم من يكتبه عقب الاربعين الاولى ومنهم

من يكتبه عقب الاربعين الثالثة ولعل الجمع بهذا الاولى من

قول القاضي عياض وان اقر المصنف ثم يبعث وما

منه على الجمع ومتعلق به لا على ان يكون مصنفه مثلا

بل هو ثم يكون علمه من مقتضى ان بين المعطوف

والمعطوف عليه من قول من ان يكون موثوقا

في الكتاب وما في بطن الام وظاهره رواية البخاري ان الجمع

في الكتاب وفي رواية الباقين في كتابه ما ان يكون

من تصرف الروايات او المراد ترتيب الاخبار فقط لا ترتيب

ما اخبر به من قول الاول فقد يرد رواية البخاري لا يوافق

فيه تاريخ كتابات في حد صحيح لكن بان حصل التمام لا

والا

معلق

البيان

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 التي هي أم سعيد وما غيرها ومما نزهة ومما لم ينسها  
 الله في آياته المجدد فن من حيث أخذ ذلك ليراد  
 بها في أن الزيادة على تلك الأربع أعلم بها النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولم يجد يكتب زائد بأعادة الحار وقيل مضاعف وعله  
 رواية أخرى زائدة قليلا أو كثيرا خلافا أو حسنا  
 ومن أي جهة ونحو ذلك وهو ما يتناوذا فائدة العدل  
 واتقاه ولو حراما خلافا للمعزلة والعمل طويلا  
 أو قصيرا وهو من الحياة وعمله صالحا أو فاسدا  
 وفي رواية أخرى وشي في الأخرى خبر مبدا محمد  
 أي هو أو سعيد فيها والمراد بامر الملك بذلك الظاهر  
 فلكل وأمره بالتقادة وكما به والافضاء ومعلمة  
 وأراد له لعل ذلك سابق على ذلك في الازل لعمدة وفي خبر  
 عبد القادر كذا في ما هو لا ويكون بين  
 وفي حديث آخر يكتب ذلك في صحيفة وبين عيني الولد  
 الكتابية غير كذا المقادير السابقة من السماوات  
 والأرض خمسين سنة كما في خبر مسلم وظاهر



منه في ذلك وتحويلا فهو ان لا يكون  
يقول ان كل شخص في نفسه بهو لا اذ هو  
اولا في الحديث ايضا الامر بكفاية تلك  
ليس مراد او انما المراد كما دلت الاحاديث الصريحة ان يوم  
بذكر بعد ان يسأل عنها فيقول يا رب ما الرزق ما الاجل  
ما العمل وهذا هو شقي او سعيد فمن تلك الاحاديث ان  
القطعة اذا استقرت في الرحم اخذها الذكر بكفة ويقول  
يا رب اذكر امرائي شقي ام سعيد ما الاجل ما العمل ما الاثر  
بأي ارض فيقال له اطلق الي امر الكتاب اعي النوع المحظور  
وقد يطلق على العلم القديم وليس مراد اهلنا لان ذلك  
لا يطلق عليه غير الله تعالى فانك تجد قصه هذه القطعة  
فيطلق فيجد قصتها في امر الكتاب مخلوق فتا كل من  
وقطع اثرها فاذا اجازها قبضت قد فت في المكان الذي  
قد رها وفي اخرى انما هي في مختلف او غير مختلف  
فان كانت غير مختلفة قد فتها الارحام وما وان قيل مختلف  
قال يا رب اذكر امرائي شقي ام سعيد ما الاجل ما الاثر  
معلقة وموضوعة لانها قبل ذلك غير معلقة فلا يوجد

فيكون

في حجة مستند "سنة" انقطعت باعتبار  
 وان بعد من عدم اجتماعها على صير  
 لا يدرك على الفاعل لعدم ما وليت نقطة ولا يشهد  
 بها امية ولا ولا تنقضي بها علة قال الخنابلة وغيرهم  
 ولا يحرم التسبب الى الفاعل لانها لم تتعقد بعد وقد لا  
 تتعقد ولا اجالا في العلة لا يجوز اسقاطها ولا  
 تعقدها اي وهو مغاير على الظن صير ركا ولدا ومن  
 ثم جاء في بعض الروايات السابقة ان الملك لا يعلم النطقة  
 ولا حتى يصير علة وقول جمع من الفقهاء يجوز ما لم ينفع  
 فيه الروح كالعقل ضعيف لا لا جامع بينهما فان قلبي  
 ما في العقل تسبب الى منع الاعتقاد فكيف يقال في  
 ان يعتقد بها تصور ويؤيد ما قرنا من جهة اسقاط  
 العلة قول المالكية بثبوت الاستيلاء فاذا ارادوا عليها  
 حكم الولد وهو مستند في جهة للاسقاط ولا ينافيها  
 يوم ثبوت الاستيلاء بعد بالامانة وان معاشيتها  
 ولا وعلما كذا ولا يمنع جهة اسقاطها او لا عند  
 انفسا العلة بها انما يصير اي وهو مغاير على الظن

في حجة مستند  
 في حجة مستند

في صارت مضمومة ومشتبه بـ اربع فواظف تصور  
 ان القاء في كذا لم يشكك فيه القاء في القاء العبد  
 تلاف في الحية الولد لا تثبت القاء القاء صورة ظاه  
 في التخطيط والفرق ان مدار العدة على تحقق براه الرحم  
 وهو محقق بالقاء المضمومة المذكورة ومدار امية الولد  
 على القاء ما يسمى وليد او ماله يظهر التخطيط لا يسمى وليد  
 فثبت المالكية بقضاء العدة وامية الولد بوضع العدة  
 فما فوقها بعيدا ولا قرينة على الحمل حتى يرفع به العدة  
 المحققة واحتماله مع عدم القرينة لا اثر له وامية الولد  
 لم تثبت الا بوضع الولد وهو لا يسمى وليدا ان ظهر  
 الصورة ولا يسمى حلا الا ان ظهر او قامت عليه قرينة  
 فقبل لا يسميها فلا يدخل واولات الاعمال وبخوة قبل  
 هذا الحديث يقتضي انه لا يسمى وليدا قبل اربعة اشهر لانه  
 سماء قبلها فظهر وعليه انه لا يسمى من ذلك الولد  
 لغة ولا عرفا فلا يثبت به امية مؤنر ولا يقال انه مشتبه  
 من الولادة وفي المزوج من الرحم لانه يلزم عليه صيرور  
 له من قومه النظم والقول به بعيد عن دليل الشرع

قيت  
 ذكره  
 بسم

انتهى

وادخلنا بعضنا الى جديرونها انه لم يدر  
 بها على عظماء من شدة البيرة ولو سبب صدمته  
 منه وهو الذي يعرف قبل الاربعه منوع بل قريب وسيد  
 فاستطاعه في انفا سمي به عرفا بخلاف النظمه لا شئنا  
 مطلقا وكذا العلقه وضمانه بالجنايه نظير ما في العدة  
 وقال على كروامه وجهه لا يضمن حتى تقضى الاطوار السبعة  
 المذكورة او الموشين وهي السلاله والعلقه والمضغه ثم  
 العظام ثم كسها لما توارثها خلقا اخر فوالله الذي  
 لا اله الا هو فيه الخلف من غير سؤائف ولا كراهه فيه اذا كان العبد  
 يتكلم او يتردد او يعجز كما هي فاق العبد ان تجت من شئ  
 اقسمت عليه وزاد الاي الراحه لمناسبه المقام فانه تعالى  
 الحق ببالاوهيه المستغرقة لا تفارده صلت اعمال العباد  
 من خير ولا المعبر عنه فيما دال اليه ان بالقدر من ثم كانا  
 المحلوق عليه ما هو فيه القدر نحو القادر بقاء السبل  
 براهنا كراوا ما كفروا من يهدي اليه فهو المهدى ومن مضل  
 فلو يجد له من شدا في طوره كحديث مما جنة من موسى  
 وحديث كل من لم يخلق له وحديث اعماله موافق

م

فيعمل بعمل الآخرة حتى ما يكون له وجود  
الجنة حتى ينزلها إليها الأرواح من  
في علم الله فهو عمل القرب من موته ودخول الجنة  
لقد اثنى الله على من يعمل الصالحات الا ان يبقى بينه  
وبين مقصده ذراع فيسبق عليه الكتاب في  
يكون له مسند الوسايق العلم الا ان يظن  
مقصده فيعمل بعمل أهل النار فدخلها  
فهو صلى الله عليه وسلم من كتاب السعادة والشقاوة عند  
فتح الروح مطابق لما في العلم الا ان يظن  
انما هو أعلى وفق تلك الكتاب ولا عبرة بظواهر الاعمال  
بالنفس الحقيقية وان اعتبر بها من حيث كونها علامة  
بأنه يسطر اما الكفر فيكون دخول جهنم واما العصية  
فيكون دخول تطهير قال القاضي وغيره وهذا نادى  
لغيره حتى سقط عني وان عليه نعل عني بخلاف  
لعله فانه كثير فله الحمد والمثني على ذلك وان احكم  
يعمل الصالحات حتى ما يكون له الجنة ومنها ما لا  
عليه الخصال المعنى السابق فيعمل بعمل أهل الجنة فدخلها

بالحكم الله

اي حكم الله الحي محمد وحمداو قبله  
ويعرف الصور وقال اما بعد  
من يشهد السجدة لله تعالى فبما خير نعم له  
وعكسه بعكسه وفي بعض روايات هذه الحديث وانما الله  
بالحق اعم والاعمال في حق الله في حديث صحيح اهلها فكل من  
لما خلق له اي فذو السجدة يسر لعمل اهلها وذر  
لشقاو يسر لعمل اهلها وهذا ايضا فانه اشارة الى تفرقة  
كل في افعاله الواجبة بحسب القدر الذي عليه المستند  
الى سابق العلم وبه حسب خلق فكل الواجب والصواب  
فيه المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم قلوب الخلق بين اصبعين  
من اصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء فصره تعالى في خلقه  
اما ظاهره في العادة كالحج او نصب الادلة كالحكام  
التكليفية واما باطن بتقدير الاسباب نحو قولوا عدوكم  
لا اختلقتهم في المعاد او عمة الواجب والصواب نحو  
الملك اقرعهم وعلل اقرعهم ثم انصرفوا صر الله  
قلوبهم فاعمل القلوب ثبت قلبي على دينك وطاعة و  
نعمية الاعمال السجدة والشقاوة الدال عليها الخ

فخلق في ربهم طاعة الخلق والشرع  
فإنهم مقتضى طاعة المكونين فيهم فلا يسعهم  
وشرعهم اعتقاد على سابق علم وحكمة لكن في ذلك  
حماؤهم فغير منهم لكن تعالى عادل في حكمته حكيم في عدله  
والحكمة تقتضي اجتناب مطلق التهم ولو من سخط العقول  
فلو عدل بعضهم عن غير علم فيهم لا يهتدوا فذبح هذه  
التهمة بأن كلفهم حتى ظهر في بعضها عن طاعة المكونين  
فيهم من القوة إلى الفعل وهذا هو سر قوله تعالى فلا  
يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله صلى الله عليه وسلم  
في إطلاق المشركين الله أعلم بما كانوا حاملين لكن الإجماع  
أنهم في الجنة وإنما انصرف في الحديث على قسمين مع الإقسام  
أربعة لظهور حكم القسمة الأخرين من عمل أهل  
الجنة أو الفار من النار إلى آخره وقد اختلف أهل التمسك  
فيهم من رأي حكم السادة عليها نصيبين ومنهم  
من رأي حكم الخاتمة والأول أولى لأنه تعالى سيوف  
الأول مستفيد العالم وشقيقه ثم رأيت على هذه السير الخاتمة  
عند من بحسب صلاح العمل عندها وفساده على الخاتمة

سعادة الآخرة و أولها والموت المحيى  
 عند ذلك ثم نعم السعادة له الشقاوة بين شيئين  
 لا خير فيهما الأول بالموت منها والآخر بها قال  
 أبو المظفر السمعاني في سبل باب العذر والمستفاد من الأحاديث  
 والآيات السابقة التوفيق من الكتاب والسنة في عملها  
 لقياس العقل صيانة ولم ير إلا ما يطيق إليه قلبه  
 لأن العذر سر من أسرار الله تعالى ضربت دونها استشار  
 أحسن الله تعالى بها ومجتها عن عقول ظلمة حتى لا يثبت  
 والمرسلين والمليكة المقربت قبل ولا يتكلف إلا بعد دخول  
 الجنة وأما الحديث أن التوبة تقدر ما قبلها من الذنوب  
 وإن من مات على خير أو شر فسير عليه أحكامه نعم الميت  
 فاستحقاق الجنة خلافا للمعتزلة وإن عمل من سبق في  
 علم الله تعالى بكونه على الكفر بكونه محمداً صلياً من الجنة حتى  
 ما يقع بينه وبينها إلا أن عمل من سبق في العلم بكونه  
 غير المسلم بكونه باطلاً مقراً بالنار حتى يقع بينهما ذراع  
 لكن لا مطلقاً في تهذين إلا باعتبار ما يظهر لنا كذا في الخبر  
 أنه إن الرجل عمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من



فاما اعتبار الوي من الامور والموجودات  
 فهو من جهة شهادتها لانه كاف في الجاهل والمجاهل  
 فعمل الفاعل يحتاج لشيء صحيح والذي يحتاج اليه ما لا  
 حيث عدم وجوده هذا في صورته صورته خيرة واما  
 ما يراه الناس من الكفر الخسران على ما سلف لكم من  
 وانما الجبر وانما هو سائر القضاة لا تغيير ولا تبدل  
 وهو افع حديث الشقي يسقى في بطن اقر او يظهر من حاله  
 الفيلسوف او من علمه من علمه ما سبق في علمه الارضي  
 الا وهو الذي لا يقبل تغييرا ولا تبدلا من سعادته او شقاوته  
 ومن زعموا جله في علمه الا ترى الملك كيف يستخرج ما  
 من علمه الى العلم فيقول يا رب ما الرزق ما الاجل قال  
 فيقضي بذكر الملك في يظهر من قضايه وحكمه الحكيم  
 يسبق به علمه وخطته في الزمان ويكتب الملك من التوحي  
 المحقق كما مر في مجموع حاله في علمه من حال الخبير عن  
 العالم الاجل المشاهدة فيعلم الله تعالى على ما  
 من كل الجواهر فيقولوا بها عليهم حسب ما سبق في  
 الحقيقة ولا ينافي ذلك خبرنا الاجل بالكلية لان

مطاهاها انها هو لكون السابقة  
 من قبلها فكانت  
 الاثنى عشر ولا حول الا انه ينبغي ان لا يعجز بالعدل والانتقام  
 والكون اليه وان يقول على كبر ما قد تعالى ورحمته والاعتصاف  
 بحسنة كما قال صلى الله عليه وسلم ان ينبغي احرامكم عمل الحديث لكن  
 قلت الاحاديث بالنهي عن ترك العمل والامتناع على ما سبق به  
 القدر بل يتعين العمل كما قال صلى الله عليه وسلم اعلموا ان كل من سجد  
 لما خلق له وقال تعالى فاما من اعطى والفقير وصدي بالحنس فيسبح  
 للبري واما من كمل واستغنى وكثر بالحنس فيستغفر للعسر  
 ثم ينبغي التيقض لهذا فان من لم يقدم لمن لا عليه علة ولا يقين  
 فان الشيطان واعوانه من النفس وغيرها ربما وجوا الى الا  
 فقال لا علة بالعدل وانما العبرة بالسابقة والخاصة على  
 ما مر من مقدم لا يفتنه ان يستر ترفه ومن شغل ثم لا  
 يسعه اي خير التوبة فيصغي نظره ورحمته وزخرفه كما ويتركه  
 العمل الخير ويتركه وقيل في الشر وما دوى المكسر ان هذا  
 موجه عليه واصلا عليه وعقله عما وضعه الله تعالى من  
 بار الدالة على مسيئته بالالمستلزم لها مادة والتمسك

في حاله من غير ان يكون عليه العذر  
 اذ امر من مودة على الاسلام النجاة من الخلود في النار على ما فيه  
 هذا لا يلحق العذر له واما جوره لشي من الكالات فهو عذر عليه  
 فوجب عليه تحري الاعمال الصالحة وان يغلب الرضا في الله وفضله  
 بامانه اياها على الاسلام انه على هذا التقدير يكون من ملوك  
 الجنة وسلاطنتهم فان فرض والعياذ بالله خلاف ذلك لم يظهر  
 تلك الاعمال شيئا بل ربما خففت عنه فان الكافر معاقب على  
 المعاصي مع الكفر فمن لا يعاصره لا يعاقب الا على الكفر فقط  
 فلا صير في الاعمال الصالحة فوجه بل ان الغالب بل المظهر  
 فكيفها وصور الكالات بسببها فاي حجة في العذر له عنها  
 فظهر ان تلك الحجة التي اقامها ابليس على نوح عليه السلام  
 او يدينها باطلا فان مردد فقدره فانه اتم ما يعنى به  
 المكلف ويجعله نصب عينيه والارادة القدم وندم حبه  
 لا ينفع القدم اسلا الله وامر رضوانه وسوائره  
 امين وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال ما من نفس  
 عتق نوره الا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار فقال جيل

فابعد الله

ما هو الله افتر على كتابنا في هذا  
 من غير انما اهل السوء في  
 اهل السوء في اهل السوء في  
 الشقاء ثم قرأنا من اعطى وافي الايتين ففيه الكتاب  
 سبق بالسعادة والشقاوة وانها مقدران بحسب الاعمال  
 فان كل من عمل لها خلق له من الاعمال التي هي سبب لها روي  
 هذا المعنى عنه صلى الله عليه وسلم من وجوه كثير رواه البخاري  
 ومسلم وهو حديث عظيم جليل يتعلق بمسئلة الخلق والخلق  
 والحكم العذر في المبدأ والمعاد وان كان عمر بن عبد  
 من زهاد القوم له من ضلاله وخرافته وحقائقه وحكايات  
 وامام بينه الخطيب الحافظ ويرهن عليه من ان في الله  
 الذي لا اله غيره الى اخره من كلام ابن مسعود فمروا عليه  
 وروا عنه مدرجا من قوله في رواية لا نقا ومروا  
 الصحيحين هذه الصحيح في رفعه وعلى التبريل وان مدرك  
 في قوله فلا ينسب اليه الا اللفظ واما المعنى فهو صحيح  
 عنه صلى الله عليه وسلم من طرق صحيحة منها للبخاري انما الاعمال  
 بالحق ومنها لابن حبان في صحيحها انما الاعمال بالحق

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

فبذمها ثم خرج ربه

ورفع في السبع  
وجرت البحار في  
وقوله صلى الله عليه وسلم انه من اهل النار فخرج فلم يصب  
فقتل نفسه فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل  
ليعمل بعمل اهل الجنة فيما بين الناس وهو من اهل النار  
وان الرجل يعمل بعمل اهل النار فيما بين الناس وهو  
من اهل الجنة وفي قوله فيما بين الناس اشارة الى ان  
باطن الامر قد يكون بخلاف ظاهره وان ظاهره السوء  
تكون والعباد بالله بسبب سبب باطنه العبد لا يطلع عليه  
الناس وكذلك قد يعمل الرجل عمل اهل النار وفي حمله  
غير خفيه لطلب عليه اخر عمره فهو حبل حسن الخاتمة وحكي  
عبد العزيز بن راود قال حضرت عند محضر لغير الشهاب  
يقال هو كافر ما فسا عنه فاذا هو من عمره وكان عبد  
العزيز يقول انقول الذي فيه فانها هي التي اوقعته واخر  
احمر والفرق بين ان صلى الله عليه وسلم كان يكسر في دعائه  
فلم يلق القلوب ثبوت فلي على دينك ففعل لم يوسد لغيره

فيه  
خبر  
يراد

١٠٠  
 في صبيح من اصبح من  
 واخرج صلواته ان قلوب بني ادم من اصابع من  
 اصابع الرحمن عز وجل القلوب كقفلت واحدة  
 حيث شام قال صلى الله عليه وسلم اللهم صبر القلوب  
 قلوبنا على طاعتك الحديث الخامس عن امر المؤمنين  
 اي والاحترام والتعظيم وحرمة اللباس دون النظر  
 والخلوة وكذا ساير امهات المؤمنين وهو صلى الله عليه  
 وسلم اب المؤمنين في الرافة والرحمة ونفي ثوبه في الابه  
 ابيه نفي ثوبت النسب والتبني اه عبد الله كناه  
 صلى الله عليه وسلم به بامر الله اسما عبد الله من الزبير  
 رضي الله عنهم والاعد من قال سقطها عائشة الصديقة  
 بنت الصديق المجيد العجيب رضي الله عنها  
 زوجها صلى الله عليه وسلم عكة وهي بنت سب لوسب  
 جد تزوجته لسودة بشهر وقبل الهجرة بثلاث سنين  
 ودخلها في المدينة بمشوا منصرفه من بدر سنة  
 اثنتين من الهجرة وهي بنت سبع سنين وله في صلواته

عليه وسلم وهي ثمانية عشر سنة عاش  
 أربعين سنة كاملة في الدنيا سبع وثلاثين  
 سنة في الآخرة من رمضان بعد الفجر صلى على  
 أبو هريرة كما روي عن النبي عليه السلام في من قبل وفاته  
 روي لها القاصدي ومائتان وعشرة وقيل الف  
 وعشرة اتفاقا على ما به في حديث أبي هريرة  
 بأربع وسبعين سنة ثمانية وستين قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من حدثني عن شيء فقلت قال رسول الله  
 في أمرنا شأننا الذي نحن عليه وهو ما شرع الله تعالى ورسوله  
 صلى الله عليه وسلم ولا ستم العمل به في ما في رايه يومنا  
 رطل في موالديه مصدر امر لكن هذا يجمع على الأمر  
 عند الإشارة إلى الله ومحمد بن حنيفة وعظمته على حد ذلك  
 الكتاب وأن اختلافنا في الإشارة أدل على ذلك  
 على ذلك من هذا وقد نافي الاستدلال بالتحقق ما ليس فيه  
 من التوفيق ولا يشهد له شيء من قواعد وأدلة العقاب  
 فهو رد أي فرد على فاعله بطلان وعدم الاعتداد  
 بسواك من هنا وفيما ذكر عدم مشروعية الكنية كقوله



ولا يقتل الملك مطلقا على الاصح من خلاف طويل فيه  
للعلماء والزيادة على المشروع فيه في نحو الصلاة دون  
نحو الوضوء ولا تركها منها ثبوت الصلاة بنحو مخصوص  
او فيه كالجسمال من الترخيم بخصوص والاعتكاف  
مع افتراق كبرية والصوم مع عوكذب والبيع مع نحو  
التعشيق وغيره مما لا يخرج عنه الامر خارج وهبه بعض الاولاد  
على رأي ضعيف في الجميع فالاصح الصحة لان الهبة في هذه  
الامر خارج بخلاف الثلاث فانه مبطلها كذا في المحرم للصيد  
وليسه الخلف بلا عذر فلا يمس عليه وجماع الصائم او الحاج  
قبل التحلل اماما لا ينافي ذلك بان يشهد له بشئ من اوله  
الشرع او قواعده فليس يرد على فاعله بل هو مقبول  
وذلك كبناء نحو الربط وحائض السبيل وسائر انواع البر  
التي لم تعهد في الصدر الاوافق من اقول ما جئت الشرع  
من اصطلح المعروف والمعاونة على البر والقوى وكما  
لتصنيف في جميع العلوم والفنون الشرعية على اختلاف

فنحنها ونقدحها بأذنه  
 على الامانيق ونبوب بأذنه  
 وتذكر كل ذكرا بأذنه  
 والبيان والاوزان بأذنه  
 ظاهر فائدة معين على معرفة كرامة تعالى وفيه معاني  
 وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون عامورا له وكثير  
 الاصول والفروع وما يحتاجون اليه من الحساب  
 وغيرها من العلوم الالهية وكتابه القرآن والمصاحف  
 ووضع المواهب وتدوينها وتصنيف الكتب وغير ذلك مما  
 ينبغيها لو غير ذلك مما مر منه ومنها على الدين بواسطة  
 لو وساطة الله مقبول من فاعله متابع مدوح عليه ومن ثم  
 استحق كثير من الصالحين رضوان الله تعالى عليهم كما وقع في  
 وعمره زيد بن ثابت رضي الله عنهم في جمع القرآن فان عمر اشار به  
 على ان يكون هو فامس اندلس القرآن بموت الصالحين لما كثرت  
 فيهم القتل يوم اليمامة وفيه فتوقف لكونه صورة كلام  
 ثم شرح الله صدره لفعله لانه ظهر له انه يشرح القرآن والله

[illegible]

وأظهر الزمير في رفاقه في ذلك ما هو  
إلى الفقهاء يشعرون بصلواتهم على من سلم وسبيبه  
في قلبه عالما تشهد الله تعالى على ما من به من الجاهل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسل الله رحمة للعالمين  
صلى الله عليه وسلم وأبى البعثة النبوية وهي ما خالف فيها من  
ذكر صريحها والتزاما قد ينتهي إلى وجوب التبرير تأويل  
والكراهة وإلى ما يظن أنه طاعة وقدية فمن الأول الانتهاء  
التي جاءه يزعمون التصوف ويخالفون ما كان عليه مشايخ  
الطريق من الزهد والورع وسائر الحركات المشهورة  
عنهم بل كثير منها ولكن لا يحرمون حراما من التلبس <sup>الشيطاني</sup>  
عليهم أحوالهم القبيحة المشبوهة فبهم باسم الفسوق والكفر  
أما من منهم باسم التصوف أو الفقر أو منه ما علم الأئمة  
من تزيين الشيطان عليهم <sup>الشر</sup> تخليق حايط أو عموم  
وتعظيم غوغل أو غير أو شبح أو جاشع أو قضا حاجة  
وجاءهم في هذا ظاهرا غلبة عن الإيضاح والبيان  
ومدحهم من الصحابة من رابطة سدر قبل جنين كانوا  
المسكين يحفظونهم وينبطون بها أسلحتهم أي يعلقونها

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال قوم  
موسى حفظ لنا الهة كما لهم الهة فيكم يوم تجهلون  
سبعين سنين من فيكم ومن الثاني شاة الشريعة يخص  
عبادة بر من لو كان أو شخص أو فيهم بها جهلا  
فكانا لها طاعة عن موسى يوم الشكر والقرآن والصلوة  
وغيرها كالقول لله لا تقدر في الأرض قالوا لها  
نحن مصلحون إلا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون  
ومنه التعريف بغير عرفه عندهم من السلف لكن استطاع  
أخرون منهم فحق امره في حونا ففعل ميت المفسدين  
لا مفر من فساد كثير كانه عليه العلماء وختم الصلاة  
ليلة القدر أول جمعة من رجب وليلة النصف من شعبان  
فهما بدعتان مذمومتان خلافا لما انتقصت فيهما  
موسى كآية عليه المصطفى محمد في شرح المهدى  
وغيره من قبله وبعده وردوا على أمر الملاح من جهة  
عن موافقتهم إلى الانتصار لهما وإطلاق جميع ما استدرك  
وهو كما قالوا وهو في الثانية على كذا ما به ركعة تارة  
فلما أراد

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعة ركعتين  
مرة قل هو الله الواحد لا شريك له ركعة ركعتين  
الفاحة وقيل ركعة ركعتين كل أربع عشرة  
واية الكرسي مرة ولقد جاءكم رسول من أنفسكم الآية  
موضوعه والكلام في خصوص ما فيها من الكيفية المشهورة  
بين العامة دون غيرها من الناس فلا ينافي ما جاء في قوله  
شعبان أخبر قوم من أهلها وهو مولاهم هذا الخبر تعالى  
يعرف ليلتها أكثر من عدد شعر غر كلب وخبر الله تعالى  
يعرف ليلتها الجميع لا لا يشرك أو شا من طراد هذه الظلمة  
عنيفة بالمرح طراد خرج الأول الترمذي ومن ثم قال ابن  
عربي في خبر حديث يساوي سماعة فطهر حج النبي  
وهو أنه صلى الله عليه وسلم عليه السلام قال في حديثه السلام  
يكذب كل ولد وهالك من بني آدم وفيها ترفع أعالهم  
وتنزل أن ألعهم وأنه قال لا اله في هذه الليلة أعز  
من النار بعدد شعر غر كلب قال في أسنادها بعض  
موجها رواه الأئمة خواها إلى الأخر أخذ بعض القوة  
أنه وكشاهود فيها وإن أخذ بعض القوة إذ ليس فيها

في صلاة وقام في سنة فاقصاصة صلى  
 عليه وسلم فيها صلاة كثر - فقد علمت ان الله عز وجل  
 عليه وصية الوفاء بيمينه والتمس في ربه والامام  
 علي بن الحسين اقرضاه وقصص الميامين والخطب على فكل  
 ما لم يكن فيه اختلاط الرجال والنساء بان تقام اجسامهم  
 في انحرافه وفوقه بل ومن البدع صور حجب وليس  
 كذلك بل هو سنة فاضله كايئنه في الصلوة وبسط الكفا  
 فيه وقول بعض الشافعية منها مداومة الامام على صلاة  
 النجاة وهذا في صحيح الجمع ليس في محله كايئنه في شرع  
 الميامين غيره وروي الطبراني انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ  
 في كل جمعة وكذا قوله منها الاضطجاع بين منة الفجر وض  
 كيف ومع ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فعله والامامة ومن لم  
 اوجبه بعض الظاهرة رواة البخاري مسلم وهذا  
 فاعده عليه من قواعد الاسلام بل من اعظمها واعلمها  
 فنعما من جهة منطوقه كايئنه في كل دليل استخرج منه حكم  
 شرعي كما يقال في الوضوء بما مفسوم او يحسن او  
 بلانيه وفي الصلاة مع نحو كشف العورة وفي بيع مخدوم

٤٢  
 من حيث هو كالحج في شفا  
 عليه من وكما كان كذا في هذا العلم باطل  
 ومردود لهما الكبري فلا نزاع فيها وأما المصغري  
 فدلالتها ما علق عليه ومن جهة مفهومه ان عمل غير محدد  
 صحيح مقبول فيقال في الوضوء ثلاثا بدو من مقصود  
 عليه امر الشرع وكل ما كان كذلك صحيح فهذا صحيح أيضا  
 الكبري فتثبت مع هذا الحديث وأما المصغري فثبتها  
 المستدل بدليلها قال بعض الأئمة هو ثلث الأضلاع  
 وكان وجهه ان احكام الشرع اما متضمنة بغيرها  
 محتمل التأويل او محتمل الاستنباط وأما التي منطوقها  
 او مفهومها كما قد قيل ناه على ان يكون نصف  
 الأدلة لان الدليل انما يركب من صغري وكبرى ثم المطلق  
 لما ثبت الحكم او نفيه وهذا الحديث مقدم واثباته  
 حكم شرعي ونفيه اعتبار منطوقه ومفهومه كما مر فلو  
 وجد حديث مقدم صغري لا يثبت او نفي حكم شرعي  
 لاستقلاله بالأحكام لكن هذا لم يوجد فكان ذلك  
 نفس الاعتبار وقال بعضهم انه مما ينبغي حفظه وإدراجه

مفهوم

من حيث هو كالحج في شفا  
 عليه من وكما كان كذا في هذا العلم باطل



من جوامع كلامه صلى الله عليه وسلم  
 فقال قرآن كنتم تحبون الله فأتبعوني يحببكم الله  
 وقوله تعالى وإن هذا صراطي مستقيما فأتبعوه تولا شعرا  
 السبل فتفرق بكم عن سبيل الآيه قال يحا هذا السبيل  
 البدع والشبهات وروى الدارمي انه صلى الله عليه وسلم  
 خط خطا قال هذا سبيل الله ثم خط خطوطا عن يمينه  
 وعن شماله ثم قال هذا سبيل على كل سبيل منها شيطان  
 يدعو اليه ثم تلا هذه الآيه قوله تعالى فإن تنازعتم في شئ  
 فردوا الى الله والرسول قال الشافعي رضي الله عنه في  
 الرسالة الى ما قال الله والرسول وبواقعه قوله يهود  
 بن مهران عن فقهاء التابعين الرد الى الله والى كتابه  
 والى رسوله اذا اختلفت الارسنة وقد كان صلى الله عليه  
 وسلم يقول في خطبته خير الحديث كتاب الله وخير الهدي  
 هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدث  
 بدع وكل بدع ضلالة رواه مسلم زاد البيهقي وكل ضلالة  
 في الفاروق الحديث الصحيح عليكم بسني سنة الخلفاء

الراشدون

فمنه

بشرناشد بن المهدي بن بطون عليهما السلام في هذا الحديث  
فان كل محدث بدعه وروى الدارمي ان ابن مسعود رضي  
الله عنه اذا رآه جماعة اجتمعوا في المسجد بعدوا الاكار  
بالخص و اشار اليهم ان يعدوا امياتهم وانهم مفتونان  
فلا تروى بل ينفى كل انكار على هذه الهيئة المخصوصة والا  
فان سجد ورثها اصل اصل عنده من اميات المؤمنين  
واقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك واخرج البيهقي  
ان ابن عباس رضي الله عنهما قال ان بعض الامور التي لا اله الا  
الله وان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الارض  
وتنفى كل على المعتزلات المهيأت للصلاة فان هذه  
لا يصح الاعتكاف فيها بخلاف ما وقف فيها مسجد واخرج  
ابوداود عن حذيفة رضي الله عنه انكرا عبادا قلم يفعلها  
الصالحين فلا تفعلوها اي الا ان دل عليه دليل اخر  
والا فكم من عبادات صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف  
ولم تنقل عنهم ورواه صلى الله عليه وسلم قال من عمل قليل  
في سنة خير من عمل كثير في بدعة وفي رواية لمسلم من عمل  
في سنة لم يزل الله يلهي حكما واذا شاغلنا وغيره مما مر

في قوله صلى الله عليه وسلم لا تنقضون عهد الله من بعد ركنه  
 في موته صلى الله عليه وسلم عدم ما رآه من قبله صلى الله عليه وسلم من المصالح  
 العامة ولا تنقضون عهد الله من بعد ركنه صلى الله عليه وسلم  
 في كل شخص من أهل عامه بل عامه لا ينقض عهد الله من بعد ركنه صلى الله عليه وسلم  
 أمر الشارع بخلافه في كل شخص من أهل عامه بل عامه لا ينقض عهد الله من بعد ركنه صلى الله عليه وسلم  
 إلا على أصله ركنه صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر أنه لم يأخذها عنه  
 صلى الله عليه وسلم بل تضاعف استنباطا من الأمر مطلقا  
 فهو رد أي مردود عليه وإن لم يكن هو الحديث له فاستفاد  
 منها راد على عامه وهو الرد لما قد يحتج به بعض المستدعيين  
 مع أنه لم يخرج وإنما كمنع من سبق وصحح بالرواية  
 الأولى فيرد عليه بهذه الصريح في رد مسائل الحديث  
 الخالف للشرعية بالطريقة التي قدمناها من الحديث الثاني  
 أو سبق بأحاديثها وفي الحديث دلالة للقاعدة الأصلية  
 أن مطلق النهي يقتضي الفساد وإن النهي عنه مختص بمحدث  
 وقد حكم عليه بالرد المستلزم للفساد ونحوه إن القواعد  
 الكلية لا تثبت الأحاد باطل لا يعرف عليه وفيه أيضا دلالة  
 على عدم انقضاء العقود الموقوفة وعدم ترقب آثارها

الحديث

الحديث السادس  
 الموصلة الاصلية في الخبرين صحابته اخذت عبد الله  
 بن رواحة والبراء بن صحابيا ايضا وهو القائل يا رسول الله  
 علمنا كيف نسلم عليك وكيف نصلي عليك اذ نحن صليين  
 عليك الحديث فكذلك قال المصنف رضي الله عنهما  
 ولا على راس اربع عشرة شهرا من الحج على الاصح وهو  
 اول مولد ولد في الاضمار بعد قدومه صلى الله عليه وسلم  
 كما ان عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما المولود معه  
 في عام اول مولد ولد للمهاجرين قبل روى له مائة  
 حديث واربع عشرة حديثا في الكوفة معاوية ثم روى  
 حصن ورواه ابن الزبير فطلب اهلها فقتلوه بقرية  
 من قرىها سنة اربع وستين ولم يفر دورا به هذا  
 الحديث بل رواه ايضا سبعة من اكابر الصحابة رضي الله  
 عنهم قال سمعت وفي رواية اهوى الي اذ نبأ صبيحة  
 فقها تاكيد المصنف بحسب ما عد من النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهذا هو الصحيح ولا التقات التي اختلف فيها قاله  
 المصنف رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الحلال هو

فيه

مر

المحرمات الحرة والحرى من مقيم  
 كافي وليست حرة الا في حق  
 لغيره او من غير او اجمع المسلمون من جليله بعينه  
 او جنسه ومنه ايضا ما لم يعلم فيه منع على السهل القوي  
 كما في وان المحرم هو ما نهى اجمع على تحريمه  
 بعينه او جنسه ان فيه حدا او تعزيرا او وهذا  
 من التحريم اما المفسدة او مضرة واصوة كالسهم والخنزير  
 وبياتة المستنقع به اما معدن او نبات او حيوان  
 فالعادات بانسارها حلال الا الضار على انه لا يختص بها  
 بل هو العسل بعض المحرورين حر عليه الكلب والخنزير  
 الا ان ازال الحيات كالسرة والعقل كالحمر وسائر المأكولات  
 والمخدرات كالشيشة والافيتون والبنج وكذا جوزة  
 الطيب كما افتيت به ونقل في ضرر ارباب المذاهب الظاهرة  
 الشافعية والمالكية والحنابلة وازد ذلك هو مقتضى كلام  
 الحنفية فامد يد يدرك على هذه الفايده لئلا يقع فيما  
 وهم كثيرون من انه لا كلام فيه لاحد اما الجواهر  
 فكل ما ورد النص على اكله حلالا سيما فقد صححت

ان

عليه

بالأكل ويتحتم على من يمسكه  
تحليل التبيد مناهة به سرعه وكل من  
على عدم إنباته يمسكه وحده يفر إلى  
الطباع السلوة من العرب فالاستحباب هو العلم وما لا  
حلال وأكل النجس حرام كاستعماله للأشياء اضطرار وتداو  
وعنوا بصرف سائر النجاسات في غير ما أكل النجس  
في وضع اليد عليه كما أخذ يمسكه أو سرقه أو  
فأخذ أو أخذ ذلك مما حطره للشرع بخلاف ما يعتق  
صحيح أو أدب لو أخذ من بهيمة أو من غير معصوم أو من  
مستعمل من غوز كآة أو وفادين فهذه كلها حلال ومن  
مستعمل من أي شيء وأحوال مشبهات بجميع شيء  
وهو كل ما ليس بواضح الحلال والحريم مما قاربه للأشياء  
وتجاذبه المعاني والأسباب فبعضها يعضده  
المحرام وبعضها يعضده دليل الحلال ومن ثم فسر  
أحمد ولا يفتي وغيرهما المشبهة بما اختلف فيه أهل الكفر  
كالخيل والشرير كالبيضاء والبيسة كالجود السباع أو كسب  
كبد العبد وفسرها أحمد مرة باختلاف الحلال والحرام



[illegible]



والطلاق اياها **ان** **كان** **مطلقا** **فان** **لا** **يكون** **مطلقا** **مطلقا** **هو**  
**الطلاق** **مطلقا** **والنفس** **مطلقا** **عن** **مطلقا** **مطلقا** **على** **واحدة**  
**منها** **ان** **كلاهما** **على** **النظر** **الى**  
**نفسه** **ان** **بالنظر** **الى** **واحدة** **منها** **على** **واحدة** **منها**  
**يقين** **التحريم** **بالنظر** **الى** **واحدة** **منها** **على** **واحدة** **منها** **لان**  
**الكلف** **انما** **يكلف** **بمخصة** **هو** **على** **انفراد** **من** **ثم** **لو** **قال** **لها**  
**واحد** **في** **زوجية** **كان** **حق** **طلاق** **احدهما** **بكونه** **غرابا**  
**واخرى** **بكونه** **غير** **لوجه** **اجتماع** **بها** **لان** **احدهما** **طلقت**  
**منه** **يقينا** **واصل** **الحل** **فيها** **ما** **عارضه** **يقين** **التحريم** **في** **احدهما**  
**بالنظر** **الى** **واحدة** **فان** **تقع** **بذلك** **الاصل** **القائض** **ان** **يكون**  
**الاصل** **التحريم** **ثم** **يطرح** **ما** **يقضي** **الحل** **بطلان** **فان**  
**اعتبر** **سبب** **الظن** **شرا** **ما** **حل** **والغنى** **النظر** **لذلك** **الاصل**  
**والا** **فلا** **فلو** **ارسل** **كلبا** **على** **صيد** **ثم** **غاب** **منه** **بعد** **جرمه**  
**حل** **ان** **كان** **المخرج** **من** **قفا** **سا** **كان** **فيه** **ان** **غيره** **لم** **لا**  
**وكن** **ان** **كان** **المخرج** **غير** **مذوق** **ولم** **يكن** **فيه** **ان** **غيره**  
**تجلا** **مالو** **غار** **منه** **قبل** **جرمه** **ثم** **رجع** **مجر** **وحام** **مينا**  
**فلم** **يجرم** **وان** **قض** **الكلب** **بدمه** **ولو** **وجد** **شاة** **مذوقه**

وليدري في حقها ان هذا العلم من العلوم  
 اعلمت حركتها في انحاء استويا  
 اصل الحق من ان يعارضه افوز  
 ان يعطى الحق ويعطى على الظن طريق محرم  
 لعلامة تتعلق بعينه لم يعتبر ومن ثم حكنا بطلانها  
 للثابتين والمجازين والكفر المحرم استعمال النجاسة  
 وان استندت لعلامة تتعلق بعينه لعقوب والغي  
 اصل الحلالها اقوى منه فالواري عليه بول في ماء كثير  
 فوجه عقب البول متغير او شكر هل تغيره ام لم يتغير  
 مثلا وامكن تغييره به فهو نجس بخلاف ما لو وجد في غير  
 بول او وجهه عقبه غير متغير في ظاهر التغير او لم يكن  
 التغير لعلامة فانه ظاهر عملا بالاصل الذي لم يعارضه  
 حينئذ ما هو اقوى منه والاصل انه اذا تعارض اصل  
 او اصل وظاهر فقال جماعة من متأخري الفلاس ان  
 في كماله من ذلك قولين لكن قال المصنف في شرح الموهب  
 هذا الاطلاق ليس على ظاهره فان لنا مسائل محل فيها بالظاهر  
 بلا خلاف كشهادة عدلين فانها تغير الظن ويحلونها

ث  
 نبين

وجامع وينظر في ذلك المستخرج من الظاهر  
 في مسائل ومسائل  
 فمن حركاتها ملائكة أو غمقا أو غير  
 الأصل في ذلك قال في الأصول في الضابط ما حمله ابن  
 الصلاح فقال لما عارض أصلان أو أصل وظاهر وجب  
 النظر في الترتيب كما في هذا من الأولين فإن تردد في الترجيح  
 فهي مسائل المقولين وإن ترجح دليل الأصل بحكمه فلا  
 خلاف انتهى فالأقسام حينئذ أربعة أولها ما ترجح فيه  
 الأصل فيها وضابطه أن يعارضه احتمال مجرد كما مر ثانياً  
 ما ترجح فيها الظاهر جبراً وضابطه أن يستند التمسك  
 نصية والشارع كشهادة العدلين واليد في الدعوى  
 الثقة وأخبار لا بدخول وقت أو يروى بشواخات  
 أو عرفاً عادة كالأرض ينطأ لها الظاهر أنها تفرق وتنتشر  
 والمأخلاق يجوز استيجارها ومثل الزكوى باستعمال  
 المسكن في أو في الفخار فيحكم بينهما ستما قطعاً ونظماً  
 المأوى وبالمال الخارج من الخمار لا طراد العادة بالبول  
 فيه وفيه نظر بغيره في شرح الإرشاد والعيان وعلى

سبب

في العادة

سليم

تسليم في معنى مختلفا لا ان كان العلم بالامر في معنى  
ما دخل عليه من جهة اخرى  
الى ما يعمه من جهة اخرى والظهور على المشافاة في الاصل  
على الاصح وصحة ويستند الاحتمال في الظاهر ضعيف  
وامثلة لا تكاد تنحصر ومنها ما مر عن تركها في وقت  
ادخل كالمعلم في نادى واخرجته وفيه عذاب ولم يعلم بولائه  
فظهر ظاهره والوقت فتح امامه فظهر منه حرقان فلا يعاقبه  
لان الاصل بقائه صلاته واجله معذور وقالوا امتشط  
بهم فرائضه او فطرته او انتفق فلا فدية عليه  
لان السبق لم يتحقق والاصل براءة للذمة والبعث ما يعم  
في الظاهر على الاصح وضابطه ان يكون سببا في نقصان  
فلو شك بعد الصلاة في تركه ركن غير النية او التحريم او كونه  
يقين الطهارة وشك في ناسه لم يلزمه الاعادة لان  
الظاهر من عبادته على الاصح او شك بعد فراغ الفاعل  
او الاستغنى او غسل الثوب ونحوه كما انها او هل استغنى  
عن ثوبين او ثلاث او هل استوعب الثوب لم يثبت ذلك ولو  
اختلفا في معنى فقد صدقوا في معنى لان الظاهر حرمان

سبب

المعتود به المسلك في قانون الحكم وفي تعارض  
 قارة يجوز بالمراسلة في تعارض خلافاً لغيره  
 مائة . ظاهره او غيره قال ابن الفرو. ولو كان في  
 جهة اخرى اصلان فكلما جزم قال الامام ليس  
 بتعارضهما بل هما على جهة واحدة في المرجح فان  
 هذا كلام متناقض المراد التعارض من حيث يتخيل الناظر  
 في اعتبار نظر فاذا حق فكره فخرج لا يعلم من كثر  
 من الناس اي من حيث الحل والرمز لحقا النص فيه  
 لكونه لم ينقل الا القليل ولتعارض نصين فيه من غير  
 معرفة الناظر لعدم نص صحيح فيه وانما يؤخذ من عموم  
 اومفهوم او قياس وهذا اكثر اختلاف افهام العلماء  
 فيه او لاحتمال الامر فيه للجواب والذهب والله المذكر  
 والجهة او لنحو ذلك ومع هذا فلا بد في الامور من عالم  
 يوافق الحق قوله فيكون هو العالم بهذا الحكم وغيرها  
 يكون الامر مشتبهاً عليه كما يأتي وخرج بالتحقيق  
 التي ذكرتها علم من حيث اشكالها ليرد ذهن من  
 امور محتملة لان علم كونه من مشتبهات مستلزم علم

قد هذا المصنف اعلمنا من ان هذا هو الحق  
 في العلم لا يثبت له من علمهم من اعلمهم  
 هو منه اهل العلم او قيا من واستصحب وغير ذلك  
 فاذا اردت سي الحل والحرمة في نص  
 ولا اجماع اجتهد فيه المجتهد واجتهد في دليل  
 الشرع فيصير مثله وقد يكون له في غير ذلك  
 الاحتمال فيكون الورع تركه في مثله فيقول الشك  
 الى اخره وماله يظهر للبحر فيه شيء فهو باق على اشتباهه  
 بالنسبة للعلماء وغيرهم ومثله ما لم يتنازع شيء مما امر  
 لكن لم يتيقن سبب حله ولا حرمة كشيء وجد بدوثة  
 ولم يدر هل هو له او لغيره وتقوى الشبه بان يكون  
 هناك محض من جنسه وشك هل هو منه او من غيره  
 وحينئذ اختلفوا فيما يأخذ به فقل بجمله تقول صلى الله  
 عليه وسلم لا تأكل من الرأعي الى اخره فتكون مراعته  
 والورع تركها لانه اعني الورع عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما ومن يتبعه ترك قطوع من الحلال خوف  
 الخوف في الزام وقيل بحرمة لانه يوقع في الحرام وتقول

منه على ان يكون في السبعات أي حروفه  
منها ما يؤيد على انه غير علمي  
قال الزمخشري والصادق الاول وقال الامام في الظاهر ان  
هذا الكلام لا يوجب على الخلاف سحره في المشبهة  
قبل ورود الشرح وفيه اربعة اقسام والاصح انها  
لا حكم فيها على كونها في الاشارة ولا غير ذلك  
التي هي عند اهل الحق لا يثبت الا بالشرح انتهى  
جامع في القاموس في كايمة مع الجواب عنه في شرح  
العيان في باب النجاسة قال القرطبي ودليل الحلال ان  
الشرع اخرجها من قصور الحرام واثار الزمان الورع  
تركها جملتها مع ما يربطها الى ما لا يربطها ومن عتبه  
بالحلال يتورع عنها ان اراد بالحلال مطلق الجائز النكاح  
المكروه بدليل قوله يتورع عنها لا المباح مستوي  
الطرفين لانه لا يتصور فيه ورع مادام مستوي بين  
مختلفين مادام اتروح ابعدهما فانه ان كان الراجح التورع  
كبره او الفعل فثبت لا يقال هو اصله عليه وسلم والقر  
اصحابه يهدوا في السمع في الماكل وغيره مع انا حنة لا لا

فمنه

يمنع له احبة لا يهرعها هذا هو المخرج الذي شرعه  
 وهذه حقيقة الكثرة فمن تارة يكرهه الشارع  
 كما في سائر عيوبنا وتارة يكرهه لمؤنة فساد  
 ترتب عليه كالصبي مصابم ان لم يتحسب  
 السحر من هذا لانه يرتب عليه فساد مالي كلركون  
 الدنيا وماليتها كالحساب عليه في الاخرة وعدم القيام بشكوه  
 وغير ذلك والدليل على ان ترك الشبهات وروى وقوله  
 صلى الله عليه وسلم لمن تزوج امرأة فقالت له سودا  
 قد ارضعتكها اليس وقد قبل دعائها عنك وقوله لزوجته  
 سودة رضي الله عنها لم اختصم اخوها عبد الله وسعيد  
 بن ابي وقاص في ابن وليدة ابيها زهيرة فالتفت صلى الله  
 عليه وسلم بابيها بحكم القماش ولكنه رأى فيه شبهة بينا  
 بعينه افي سعدا حتى عني عنه باسودة قال جمهور العلماء  
 بالافتاء الاول يخرج عن الشبهة وحث على الاحوط  
 خوفا من الوقوع في فرج محرم بتقدير صدق المصنف  
 لا يخرج من صرف للاحتجاج على ان شهادة امرأة  
 امرءة غير كافية في مثل ذلك والثاني كذلك لانه حكم



فأما من جهة أخرى فثبت  
بما ثبت من الشبهة المبيحة إختصاصه حتى كونه إختصاصاً  
عنه ومما يثبت بأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
لأنه ودال على ما ينبغي للمعنى أن يجب  
بالإختصاص طلقاً للمنافاة المحتملة للتحليل والتحريم لا شتباة  
أسبابها عليه وإن علم حكمها بقيناً باعتبار ظاهر الشرع ومن  
صريح ما لم يفتوا به كإبن المنذر حيث قال ما يتفق حرمة وشك  
في بقا سبب تحريمه باق على أصل تحريمه وعكسه والحلال الجدير  
فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجرد بجوارحه إحتكاماً ولا  
من جهة واحدة إلا حسن التفرقة عنه كما تنزه صلى الله عليه وآله وسلم  
عن آئمة ما قطع على يده وقال لو لا إحتش أن يكون من  
أكلها ولو لا إقرار أن المشبه متروك بين الحلال والحرام  
لتعارض سببهما وتنازع دليلهما وإن الأولى والأصوب  
التفرقة عنه خوفاً من الوقوع في الحرام على أحد التقديرين  
وعلم أن المشبهات على قسمين بالنسبة لمن هي مشبهة عليه  
وعلى ثلاثة أقسام لا بالنسبة لذكر يثبتها والواقع فيها  
مع اشتباهها عليه نفسها والواقع فيها لا مع اشتباهها

بالجم

الثالثة

بأن يعاين حكمه المحقق على وجهه في النفس الأولى  
 وحده هذا الظاهر حكمه فقال من يبي من التفتيح  
 لوجه هذا الذي في رواية مما يخافه وشرا حجة في النفس  
 من الأيام وما يجري في غيره في عرف الله وقد الله  
 تعالى وأوصهم التبري مما سوى الله بالمعنى المعروف فمقر  
 عندهم وعدا إلى أنقى عن ترك المراد - لئلا يفيد أن تركها  
 إنما يعتد به في استبدال الدين والعقول أن خلى عن رياء ونحو  
 وإن صعبه مقصد براءة أحدهما فقط الشبهات فيها  
 إبقاء الظاهر موقع الضم نفيها الشأن اجتباب الشبهات  
 أذهر المشبهات بعينها والشبه ما يحل للناظر في  
 وليس كذلك وأريد بها ها هنا ما مر في تعريف أدبته  
 فقد استبرأ بالبراءة وقد تخفف أي طلب البراءة له فيه  
 من الذم الشرعي وجعلها له كاستبرأ من البول حصل  
 البراءة منه وعرضه بصورة عن كذا من الناس فيه ما يشتم  
 ويصير فهو هذا الحسب وهو ما يعده الإنسان من مغلطات  
 ونفاخر آياته وصورة عن الشئ من الكد ما يعتنى به ذوي  
 البروات والهم ومن النفس أنها التي يتوجه إليها الأمر

حاصلها

والصواب

...نساء ...  
 ...الدم من الانسان ...  
 ...الدم والعيب  
 ...المدين ...  
 ...ولا ...  
 ...ان يكون من المتقين ...  
 ...وجا في الامر من وقف موقف ...  
 ...نفسهم فلا بأس ...  
 ...لمن ...  
 ...عليهم ...  
 ...منهم ما ...  
 ...يجري من ابن آدم مجرى الدم في عطف العريض ...  
 ...دليل على ان طلب برائه مطلوبه ...  
 ...ومن ثم ورد ما ...  
 ...تراهمة مما يظنه الناس شبهة ولو من علم ...  
 ...نفس الامر ومن ثم لما خرج انس من مالك ...  
 ...فراى الناس اجعين منها دخل محلا لا يرون ...  
 ...

يسمى من الله تعالى من انما جمع التام  
عظيم حبه ولوا احد ابويه باخذوا كل شئ  
احدا لهما بها قال بعض السلف يطعمها وتوقف  
اخرى ولا يستثم حتى لا يعرف كمال صدق  
تفصيلها بذكر رجل منها وهو ان الشئ ان يتنازع  
ولان فهو حلال بين او حرام بين وان تنازع بينهما  
فان كان سبب التحريم مجرد توهم وتقدير لا مستند له كرك  
النكاح من شأله كبر خشية ان لا فيها محرما بسبب  
او شناع او مصاهر واستعمالا مجرد احتمال وقوع  
نجاسة فيه الغي ولم يلتفت اليه لان ذلك التجوز هو  
قالودع فيه وسوءه شيطانه الذي من معنى الشهية  
يؤو ليس منه تركه صلي الله عليه وسلم باكل النعم السابق ذكرها  
انما لان احتمال كونها من الصدقة غير بعيد كمن اتيانهم  
بصدقاتهم المزمع المسود وجرته ملصقة به فخشى انفسار  
مخرج منه الوجهية او ان نحو صبياد دخل بها فهو احتمال  
قريب فتوسع نظرا له وان كان سببه له نوع فو قالودع  
مراعاة كما مر في فقه الرضا وسوءه ومن ثم

القياسات

كل حال

لا يغيره فان لم يكن له نوع قوة لم يتوقف بل لا يملك  
 ما كان له من القوة كما قال السيباني في المتنوع فيه ولم يوجب  
 المتوقف في نفسه بل هو خطأ فاليعضه لان الاصل المخل  
 فادفع قوله الاقدام على احد الامرين من غير رخصة  
 بغير دليل فيجزم ان كادليل مع التعارض ولعل من حرم  
 موافقة المشبه اراد هذا النوع ومن كرهها اراد الذي قبلها  
 انتهى من وضع في الشبهات وفتح في الحرام او كان بعدد  
 الوقوع فيه لان من اكثر تعاطيا بها صادف الحرام المحض  
 وان لم يحتمل وقد ياتم بذكر ان نسب الى تقصير وان  
 التجري عليها مع اعتبار موافقتها في جميع تفاصيلها  
 بحولانه عادة على المرأة على الحرام المحض من ثم قيل  
 الصغيرة تجزى الى الكبيرة وهي غير الكفر وهو معنى قول  
 السلف وقيل انه حديث والمعاصي تزيد الكفر المولد لقول  
 تعالى كلابران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وبرون  
 المصححين في هذا الحديث ومن اجترأ على ما شك فيه  
 من الانتم

من الائمة لو ان اقع من ههنا ان  
فهم من ههنا من ههنا ومن ههنا من ههنا  
ان يحسبوا ههنا من ههنا من ههنا من ههنا  
شيا ولا يراون احدا في بعض المرام ههنا  
المرام يوشكر ان يحاط به ومن ههنا من ههنا  
ان يحاط الكبار ومن ههنا من ههنا من ههنا  
لحارم الله فيه حسن التبعة والذ التقدير واصله ان  
العرب كانوا يحسبون مواشيهم وميراثهم  
دخلها بالعقوبة فيعدون التامر عنها خوفا من تلك  
العقوبة فقال كل راعي اصلحة العاقلة لغيره وقته قبل الموالى  
راعي والعامر عبيد والمزود حذر راعي ان في الالوم  
والسيد ويخوذ ذلك ثم يصر عفا يحافظ الحيوان كما ضا  
يرعى حور الحى الحى وهو المحطو على غير ما ذكره يوشكر  
لكم الشين منظاره او شكر لغيره وهو من افضل المقاربة  
ومعنا فاهنا يصرع ان يصرع بفتح القافيه وفي ما ضربه  
به اعي ياكلها يشبع منه فيعاقب واصله الاقامة والبقية  
والاكل والشرب ومنه قول يوسف يصرع وتلعب

نفس  
التقدير

يرعى

من الخاف من قوة السلطان بعد لانه يلزم  
 من الغلبة الوقوع وان كثر الخبز ديعا وتكثيرهم  
 تعالى في محاربه التي خطرها لا ينبغي قربها فخلا عنها  
 لعلها لا يفتن حينئذ فيسحق العقوبة وانما  
 الذي ينبغي البعد عنها وعن ما يجرب اليها من الشبهات  
 ما امكن حتى يسلم من ورطتها ومن ثم قال تعالى تنكح حريمك  
 فلا تقربها فهي عن المقاربة حذر من الواقعة وقد مر  
 اشيا كثيرة مع انه لا مفسد فيها لكنه يجرب اليها كقليل  
 المسكر وقيل الصائم لم يخاف والخالوة بالا جنبه  
 قال شارح ما لكونه دليل لسرد الاربع انتهى وحي اظلا  
 نظر كذا ارد مطلق سدها فواضح ان المذهب الاربع  
 لا تخلو من ذلك وان ارد خصوصية عند مالكي فلا دليل  
 فيه لهذا المخصوص الا هو في استفتاح كما مالكي الاول  
 يتعين كراي بعدها والثانية يجوز فيها الكسر والفتح  
 كالواقعة بعد اذ او القصد به اعلام السامع بان ما بعد  
 مما ينبغي ان يصح اليه ويفهمه ويعمل به اعظم من  
 وان لكل ملك من ملوك العرب محمد بن محمد بن محمد

من دخل اليه فوجده بالعسر وقد حزنه الشدة  
 عليه وحرره المدينة عن ان يقطع شجره او يصادم  
 وحي عمدة بن الصدوق ارضا من في الاوان حتى الله  
 بماله اي المعاصي التي عندها وهي الجنان والنفوس والعز  
 والمال وغيرها كالقتل والزنا والسرقه والسرقة والخنز  
 والكذب والغيبه والمخبة واكل المال بالباطل واشياء  
 ذكر وتطلق الممارم على النهيات مطابقة وعلى ترك  
 المأمورات استلزاما والاطلاق الاول اشهر وعلى كل  
 تقدير فكل هذا حتى الله تعالى من دخله ما يكابه مشيا  
 من المعاصي استحق العقوبة ومن قاربه يوشك ان يقع  
 فيه فحقا حياط لنفسه لم يقربه ولا يتعلق بشئ يقربه  
 من المعصية ولا يدخل في شئ من الشهوات وفي هذا  
 سياق منه صلى الله عليه وسلم لقاعدة برهان عظيم على اجتناب  
 الشهوات لا محاطة لان الله عز وجل ملك وكل ملك له  
 حتى يخشى من قربانه لا يقاوم اليه عذابه من قربه  
 قاله تعالى له حتى يخشى منه كذلك وهذا قطعي المقدر  
 والنتيجة فلا مساع لمشكل فيه وفي ذلك ايضا ضرب



نفس كفس  
من في كفس من النفس كفس  
مع الله تعالى كفس ادب الرعايا مع ملوكهم  
نور حسن صلى الله عليه وسلم وحسن الادب اليه وصلاح  
القلب من الفساد وفساد  
البدن بصلاح وفساد فقال الاوان في فساد  
اي البدن مصغره وهي صور ما يوضح كما مر لكنها وان صغر  
في الجسم هي عظمة في العذر ومن ثم كانت اذا اعلنت في  
لامه وشمها والفتح اشهر كذا اطلعت كثيرا وظاهرها  
لا فرق بين ان تصير سجيبة وان لا لكن فيدفع الفهم  
عما اذا صار سجيبة وكذا يقال في فسادها وصلاحها بصلاح  
المعنى القائم بها الذي هو ملحظ التكليف ومن ثم كان  
الذي عليه الجمهور ان الفعل في القلب كما يصح فيه  
قرب صلاح البدن ومن جملة الدماغ وفساده على  
صلاح القلب وفساده في قوله صلى الله عليه وسلم  
صلح الجسد كله واذا فسد فسد الجسد كله الا وجهه  
وذلك لانه مبدأ الحركات البدنية والارادات النفسانية  
فان صدره عن ارادة صلاح غير البدن حركة سالحة

وان صدره

وأن صدرت بأوامر فاشتهر ترك المصالح  
 ففكر فيهم كالمعد والاعضا كالزغب ولا يشك  
 يصلح به الملك وقصد بفسادة أوليها والبدن  
 كزينة فان غلب ماؤها عذب الزرع من طماها  
 ملح الزرع أو كارض والاعضا كذا في البلد الطيب  
 يخرج نباته بأذن ربه والذي حيث لا يخرج الاكل  
 وشاهد ذلك انه صلى الله عليه وسلم شوق قلبه الكريم  
 مولد عند انتقاله في الاطوار التي كل طور منها يحتاج  
 لتطهير كما بينته في شرح شهاب المسمى مشق عند  
 طفولته ثم قوب بلوغه ثم عند بلوغه أشده اول ما  
 اوجى اليه ثم عند الاسرى به واخرج من عطفه متودا  
 وقيل له هذا الشيطان منك ثم غسل بآن من الذي  
 مر اشرف المياه ومن هنا اخذ البلقي انه افضل من  
 الفلوس ونزع فيه بآر دة في شرح العباب فلما  
 ظهر قلبه صلى الله عليه وسلم وبولغ في تطهيره عالم بالغ  
 به عن غيره كان افضل العالمين ونبى الانبياء والمرسلين  
 والحاصل ان القلب محل الاعتقاد والعلوم والافعال

منه

هذا

فكلوا من ثمره الخضر في الجنة التي ذكر  
 في القرآن والقرآنيات وتعرف بها بين الواجب والغير  
 والمستحيل امتناز به الاشارة عن بقية الخير لانه وان  
 كان له ان يفسد وقام به ما يدرك به مضارها ومنافعها  
 ويعجز به بين مفسدها ومضارها الا ان هذا جرحي  
 وشتمان ما بينه وبين الادراك الكلي العلمي الاختياري  
 ولهذا المعنى امتناز ايضا عن بقية الامضا بكونه اشرفها  
 ومن لم كانت مستحقة ومطيرة فما استقر فيه ظهر عليه علم  
 بمقتضاه ان الخير والخير وان شرافته وكان صلاحها بصلاح  
 وفسادها بفساد وهذا اظهر ان الحق ليس معه كالحجاب  
 مع الملك لانها تدرك المعطيات او لا ثم تدربها اليه ليحكم  
 عليها ويتصرف فيها فهي آلات وخدم له وهي كالمترجم  
 فكلك مع رعيته ان صلاحها وان فسادها وان يعود  
 صلاحهم وفسادهم اليه بزيادة المصالح او المضار  
 الموافقة منها اليه ومن لم يكن بين تعينها له وتارة  
 باعمالها تناقض ما بينهما من تمام الملازمة وشدة الارتباط  
 وقيل هي مع كلك بنيت له خمس طوائف يشاهد من كلامها

ما لا يشاهد

علايشاهدة الأخرى بدليلها الثاني  
 لم يذكر شيئا حتى يستيقظ حينئذ يدرك إدراكا  
 بذاتها وبما المدرك هو من ورائها ورد بان اليها  
 لا قلب لها بمعنى الذي قرناه وقدرك بالاسم  
 المجزأ فدل على انها مستقلة بالادراك وعدم  
 ادراك الغائب بحتمل انه لمعنى فاية بنفسه تلك لا لعدم  
 ادراك القلب وقد يسمى العقل قلبا صالغ كافي  
 قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلبا ي عقل  
 فليقام به وعدم انفكاكه عنه صار كانه هو ومن ثم  
 اضوف تعالى اليه العقل كما اضوف لاسماع الى الاذن  
 والابصار الى العين فقال تعالى افلم يسيرا في الارض فقلوب  
 لهم قلوب يعقلون بها اولاد ان يسمعون بها فانها لا تعي  
 لا ابصار ولكن تعي القلوب التي في الصدور وبها ايضا  
 يدرك من قال امه في الدماغ وتنبأ في حقيقته  
 تعالى عنه وعليه الاطباء واحتجاجهم بانه اذا فسد فسد  
 العقل غير مفيد لان الله سبحانه وتعالى اجروا العادة  
 بفساده عند فساد الدماغ مع انه ليس فيه ولا امتناع

العلم بالقلب هو لا سيما على من هو له في الشريعة  
 كروية من الزمان والقلب وهو محط من محط  
 راس المعنى والزمان اشتراكا وفيه بسط في شرح  
 العلم بالقلب وإذا بان أن صلاح القلب عظم العلم  
 وفساده الفاسد فلا بد من معرفة ما به صلاحه  
 ليطلب ما به فساده ليبتدئ بالذي به صلاحه علوم  
 وهي العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وتصدق عليه  
 فيما جاء به مع العلم بأحكامه ومراده منها والعلم  
 بمساعي القلوب من خواطرها وهي كالمحمول أو صافيا  
 ومزموها ومنازلته للمقامات وترقى عن مفصول  
 المنازلات وأحوالها ومراقبه الله تعالى وشهوده بحسب  
 نهيه واستعداده كما في شرح قوله صلى الله عليه وسلم  
 أن تعبد الله كأنك تراه وتفصيل ذلك في كتب العارفين  
 كالأحياء وقوت القلوب فاطلبه فانه مهم قبل ومما  
 يفضل به قدر القرآن وخلق الجوف وقيل الليل والنهار  
 عند السحر ومجالسة الصالحين ورأس ذلك الأظم  
 تحري كل الحلال واجتناب الشهوات فانها توزن ثقلها

بشموه

المشهورات

فمنع من ظلمة وخرج إلى المحرم ثم قد قال  
حين فاء إلى المحرم يقول يا رب يا رب فاني استغاثت  
كل المحرمين من تحت قائلنا أوليه وروى القزويني  
ابن هريرة رضي الله عنه مرفوعا أن النبي صلى الله عليه وآله  
فيسود قلبه فان هو تكو صقل قلبه قال وهو الران  
الذي ذكره الله تعالى في كتابه كلاب ران على قلوبهم ما كانوا  
يكسبون ولهذا المعنى اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا وان  
في الحديث مضعفة الاخر بعد قوله الحلالين الى اخره اشعا  
بان اكل الحلال بيرة ويصلح واكل الشها هو المحرم  
يصد به ويقسمه ويظلمه وقد ذكر اهل اللوح  
حتى قال بعض كبارهم شرب من ركوة جندي شربة  
فعدت فسوقا على قلبي اربعين صباحا ثم القلب  
لعد مشتركة بين كوكب معروف والحال صر قلب ومنه  
فكلمة التحلة بتقليد اوله والمصدر قلب الشئ دونه على  
بوائيه والا فقلبت على وجهه وقلبت الرجل عن رايه صرته  
عنه ثم نقل وسمي به تلك المضعفة السابقة لمعنى الخواصهم  
فقد ردها عليه كما قيل وما سمى الانسان الا لنفسه ولا القلب

قف  
والقلب

في العلم كبر كبره ما رض لا اقلها  
 قيل ينبغي للعاقل ان يتخلص من سعة انقلاطه فانه ليس  
 بنظر العاقل الا التقويم وانه النجاة ومسلم  
 اجمع العلماء في نظم موقع هذا الحديث وكسر قوله  
 اذ فيها الحث على فعل الحلال واجتناب الحرام والامساك  
 عن الشهوات والاحتياط للدين والعرض وعدم تعاطي  
 ما يسمى الطن ان يوقع في محذور والاضطراب لوزن  
 فانه لا ورع وترك المباح وسد الذرائع واكثر منه  
 المالكية وتعظيم القلب والسعي فيما يحل وبفسده  
 وانه محل العقل وان العقوبة من جنس الجنابة وضرب  
 الامثال للمعاني الشرعية العملية وان الاعمال القلبية  
 افضل من البدنية وانها لا تقبل الابه وغير ذلك وانتم  
 احمد الاحاديث التي عليها مدار الاسلام كانه صلى الله عليه وسلم  
 نبه فيه على صلاح المطعم والشرب والملبس وغيرها وعلم انه  
 ينبغي على صلاح ذلك وخلق منه من الشبه ليجي عليه وعرضه  
 وحذر من موافقة الشبه واوضح في ذلك ضرب الملل العظيم  
 من

هذا الحديث في نظم  
 موقع هذا الحديث وكسر قوله

في هذا الحديث

فربما أهم الأمور وهو من علم العلبي الذي  
 يفتح سائر أمور الظاهرة والباطنة وفساد  
 جميع من قبل جعل طائفة هذا الحديث ثلث  
 الإسلام أو ربعة استروا جا والظاهر أمم من النظر  
 من ١٠٠ لآخر لوجوده متضمنا لغيره من غيرها  
 ظاهرها وباطنها لا ندين فيه الحلال وقسماء مع ما  
 يتعلق بها مما اشترى إليه في شرعها وصالح القلب فيها  
 وتعال الجوارح التابعة له والورع الذي هو أساس الخير  
 ومنع سائر الكالات ومن ثم قال الحسن أبو بكر  
 كانوا يتكلمون سبعين بابا من الحلال خطبة الوقوع في  
 باب من المحرم وهذا الجمل التي اشتمل عليها مستترمة  
 لمعرفتها فقامت الشريعة كلها على هذه وعلى الحديث  
 السالحي عن أبي ربيعة بنم الراوي في الحاف وشديد اليأس  
 لم يولد له غيرها تسمى أبو الدار بن حارثه وقيل خاتم  
 من سود وقيل سواد بن خزيمة بن ذراع بن عدي بن  
 الدار الدار بن سبيل جد له كما ذكر الخطابي ويقال له  
 الدار بن سبيل الذي كان يتعبد فيه رضى الله عنهما كان

ضمة  
 الجواب



فقد علم الله صلى الله عليه وسلم وقدر على ما  
يظلمه والجمال ذو وحده هو واصحابه  
فحدث النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك على المنبر عند ذلك من  
مناقضه ان يقع نظيره ذلك لغيره قال اني الشكر اسلم  
سنة سبع وواحدة نعم ولها صفة وقال ان الشكر  
قدم المدينة وعزام مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان  
نعم كان اهل عصره وعابدا اهل فلسطين وهو  
اول من استرجع السراج والمسيح واول من قصر في  
من عمره ان ينفذ الى الشام بعد قتل عثمان وسكن  
فلسطين وكان صلى الله عليه وسلم اقطعها قريش وبعض  
معه من المتأخرين من المحدثين فيها باليف وكان كثير  
المعتمد بختم الميراث وكرهه قام ليلة بام حبيب  
اجترحو السيف الارب حتى اصبح مات سنة اربعين و  
ببيت حبيب او جزييل من بلاد فلسطين وهي قرية  
من قرى الخليل مروي له ثمانية عشر حديثا لمسلم منها واحد  
وهو هذا وهو صاحب الجاه الذي نزل فيه وفي صلجه  
يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم امام كافي الترمذي وغيره

عن ابن عباس

المتفق عليه

عن ابي جاس وقول الذهبي من ان ابن جاس  
سروود ولقد قال عمر لبعض من قدم عليه اذهبي  
خير اهل المدينة فنزل على جميع كمال فيهما نحن نتحدث  
الارض حيت ناز بالحق فاعمر اليهم فقال لهم اني  
فصغر نفسي ثم قام فحاشها حتى دخلها الباب الذي  
منه توافتم في اثرها ثم خرج فلم يضره ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال الدين مرتب بها فيه اول الخطية والمراد بها  
الملك وهو دين الاسلام اي عماد وقوامه ومعظمه كل  
عرفه فالخصر بجاري بل حقيقى نظروا لما توفى هو معنى  
النصي فانها لم يبق من الدنيا شئ النصيحة هي كونه  
بضم النون مصدر نصي وقيل الاول مصدر والثاني  
مصدر وهما لغة الاخلاص والتقصية من نصي له القول  
والعمل اخلاصه ونصي العمل صفيته يتقوا بتخليص  
الناصح قول من النص بتخليص العمل عن شوائب النص  
بفتح النون وهو الخياط والمنصى الابر والناصح الخيط  
والناصح الخياط يتقوا فعل الناصح فيما يتراة من صلاح  
النصح ولم تشعبه بما سده الابر وتضم من خروا

نصي  
يستقر

قوة

ونص في النسخ من نسخة وشرع في النسخ الرابع  
 من النسخ وابتدأ من نسخة ومن ثم كتب هذه النسخ  
 مع وجازة لفظها كلمة جامعة معانيها حيازة للنسخ  
 في النسخ في كلام العرب جمع منها ومن كلمة الفلاح في النسخ  
 والاخره وذلك في النسخ على ان هذه النسخ في  
 واسلاما وعلى الدين تقع على العمل كما تقع على القول  
 فليست معترضة النسخ في النسخ في انشاؤه في العالم  
 ان يكلهم ما يلقى الى السامع فلا يزيد له والبيان حي  
 يساله لفتيق نفسه حينئذ انه فيكون اوقع في نفسه  
 مما اذا امر من اوله وقله قال صلى الله عليه وسلم يا ايها  
 وفي الشكر عنه وترك الاحاد وصفاته ووصفه بجميع  
 صفات الكمال والجلال وتفرقه عن جميع النقايس في  
 لا كالفيه من الاوصاف والقيام بطاعته وتجنب معصيته  
 والحب والبغض فيه وموالاة من اطاعه ومعاداة من  
 عناه والرضا في محابه والبعد عن مساخطه والاعتراف  
 بنعمته وشكره عليه والدعاء الى جميع ذلك وتعليمه والا  
 خلاص فيه عن وجل عن كل قصر ووصف لنفس بالغ

في الكمال

في اية المطلق انما وغاية وحقيقة هذه  
ملاحظة العبد في نفسه نفسه والافق تعالى عن  
نفسه التام بين ثم الخصية الواجبة من ذلك هو اسد  
غاية الناصح بايثار محبة الله تعالى بفعل جميع ما  
افترض اجتنابه جميع ما حرم والتأكد ما عدا ذلك  
والكاتب مفرد مضاف فيجمع سائر كتبه المنزلة بان يكون  
ماضيا من عنده وتدريله وتعين القرآن بالله لا يشهد  
من كلام الخلق ولا يقدح احد منهم على الايمان بالحق  
بمثل امر سورة منه ويان يتكلم حق تلاوته خشوعا  
وتدبرا ورعاية لما يجب له مما اتفق عليه القراء ويذب  
عنه تاويل الجرحين وطعن الطاعنين ويصدق بحجج  
ما فيه ويقف مع احكامه ويتفهم امثاله وعلومه  
ونشرها ويبحث عن عموم وخصوصه وناسخه  
ومسوخه ومطلوعه ومقيده وظاهره ومجمله ونحو ذلك  
وتعني بمسألة من ويفكر في عجائبه ويعمل بحكمته  
ويؤمن بمشابهة مع التنبيه عما يوهمه ظاهر مما لا  
يطوق لعظم جلال الله وعلى كماله تعالى عما يقول الظالمون

مراجعة

مردون علمه من غير ان يحسبوا من الخوف ونفسه  
محبته في الاله و يدعوا الى جميع ذلك  
علمه ويرغب الناس في مسا بقوتهم اليه  
رسالتهم الى الله جميع ما جاء به وطاعة وامره ونهيهم  
وبضرة حيا وميتا ومعاداة من عاداه وموالاة  
من والاه واعظام حقه وتوقيره واحياء سنته بنفسها  
وتصحيحها ونفي التهم عنها واستشارة علوها في معادها  
والامساك عن الخوض فيها بغير علم والاعمال بها والظلمة  
في تعليمها واجتهاد اعظامها واجلالها واجلال اهلها  
من حيث انفسهم اليها والباوت باوامرها وعقد قرانها  
ومحبة الله واصحابه ومجاورة من ابتدع في سنته وانقص  
احدا من اصحابه والاعمال جميع ذلك سرا وعلنا طاهرا  
وباطنا وكلمة المسلمين وهم الخلفاء في الله بطاعتهم  
فيما وافق الحق كالضلالة خلفهم والجهاد معهم واذا  
الضدقات اليهم ان طلبوها كانوا عادلين وتركوا  
عليهم وان جاروا والاعمال بالصلاح لهم ومعا وتكلم  
عليه وتبينه وتذكيره بالله واحكامه وحكمته

ومواظبة

وفوقهم لكن برفق ولطف وانظرهم بها عطف  
ولم يملهم ثم من حقوق المسلمين وتألف قلوب الناس  
لطاقتهم وعدم اغترابهم بالفتنة الكاذبة عليهم والعلماء  
بقبول ما رويهم وتقليدهم في الاخلاق حسنة الظن  
بجلائهم وتوقرهم او الوفا بما يجب لهم على الكافة  
من الحقوق التي لا تخفى على الموقنين وعامة من يشارهم  
لمصالحهم في امراخهم وديارهم واعانتهم عليها بالقول  
والفعل وسرعونهم وسد خلائهم ودفع المضار  
عنهم وجلب المنافع اليهم وامرهم بالمعروف ونهيهم  
عن المنكر بشروط المقررة في محالها وتوقر كبيرهم ورحمة  
صغيرهم وتعهدهم بالموعظة الحسنة وترك غشهم  
وحسدهم وان يحب لهم ما يحب لنفسه من الخير ويكره  
لهم ما يكره لنفسه من الشر والذين اموالهم واعراضهم  
وحسبهم على الخلق جميع ما مر في تفسير النصي اقله  
عليه السلام السلف الصالح رضي الله تعالى عنهم بل انهم  
بلغت به النصية الى ان اضررت بدنياة ولم يبال  
بذلك وكان السلف اذا اراد ان يصي احد وعظوا سرا

وعظم على رؤس الناس فانما وعظوه من ثم كان فضل  
 الله من يستدعيه في الفاجر فيكره ويعبر ثم هو قد  
 تحب على الله كما يعلم من اقسامها التي ذكرناها  
 نعم شروط وجوبها بقسمها ان يامن حوي ضرر له  
 في نفسه او نحوها لا العلم بقبول النصيحة كما هو حاله  
 من وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان علم  
 انه لا يسمع له ومن ثم فليس السلام ولو علم من علمه  
 انه لا يرد اذاعة مسلم متفرد ابيه من عجم وليس له في صحيحه  
 سواء واخر وجه البخاري فيلحقا كان في رواية ليس  
 على شرطه وورد عن علي بن الحسين كان عمر من طريق الناس  
 بها وكا وهو يرد في رضى الله عنهم ثم هذا الحديث وان  
 او جزاء لفظا لكنه الخطب فائدة ومعنى لان ما يرد القدر  
 واحكام الشريعة اصولا وفروعا داخل تحتها  
 تحت كلمة منه وهي الكتابية لانه اشتمل على امور الدين  
 جميعا اصولا وفروعا وعملا واعتقادا فاذا امن به  
 وعمل بما تضمنه على ما ينبغي على ما اشير اليه في المنهج

الحق في

وقد صرح الشريعة بأسرها مدركنا في الكتاب  
 وهذا على من قاتل في ربيع الاسلام الحديث الخامس  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسولا الله صلى الله  
 عليه وسلم قال في امر في الله صلى الله عليه وسلم  
 رتبته صلى الله عليه وسلم من بايع الله عز وجل ومن لم يلق  
 فيه احتمال وياتي في قول الصحابة امرنا او نهينا لان  
 قوة من يمكن اضافة الامر اليه غير النبي صلى الله عليه وسلم  
 خليفة ومعلم ووالد وريس فكن لما كان بعد هذا وكان  
 الظاهر من حال الصحابة في ذلك لا يطلق ذلك الا اذا كان الامر  
 او الناحية هو النبي صلى الله عليه وسلم كاذ الامم ان يكون حكم  
 المرفوع ومنه قال امرنا او نهانا النبي صلى الله عليه وسلم وحذف  
 الفاعل هنا تعظيما من قولهم امرنا ولا يذكر في الامر  
 تعظيما له ولو قلنا ان اي كان لان الاصل في امرنا يتعدى  
 لغيره اي نعلم ما يعرف الجرح فكم ترك الخير قليل فاقول  
 الناس اي عمدة الاوثان منهم دون اصل الكتاب  
 لانهم يقولون لا اله الا الله ثم يقتلون ولا يرفع عنهم  
 السموات حتى يروا بالشهادتين قال الخطابي لكنه انما يحصى

له



في هذا من مقتضياتها على الله تعالى  
 رواية ابن عمر عن ابيهم جميعا رويها عن  
 ابي ابيكة وان كانوا مستثنين كما دل عليه الحديث وباقي  
 مواضعها في نسخة مختصين من جميع من الشرايح بما قاله  
 الخطابي وهو كما عرفت وانما لم يرد في نسخة الخط  
 الخامس قد شملهم كما قاله الجوهري وسأله صلى الله عليه  
 وسلم عامه لهم اجماعا لانه لم يرد انه صلى الله عليه وسلم  
 قاتل نوعا منهم داعيا لهم للتوحيد كما فعل ذلك الانبياء  
 وانما جازان جماعات منهم كحن نصيبين وغيرهم اهل  
 على يد رسول الله عليه وسلم من غير قتال حتى يهدى  
 الى الله وان محمد رسول الله مرفى في بحث الاسلام الكلام  
 على الشهادتين وما يشترط فيهما فراجعه وصحح هذا  
 ان الاقبيهما مومن حقا وان كان مقلدا بالمعنى الذي في  
 ثم في حديث الامام في دليله قال المصنف وهو مذهب  
 المحققين والجاهل من السلف والخلف واشتد  
 لعلم ادلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى والامكان من  
 اهل القبلة عظاما فان المراد بالتصديق الجليل

الفاصل هنا

ويزيد

ولا نه صلى الله عليه وسلم بالصلوة  
 بما حابه ولم يشترط اضره بالاولى وقد مر بهما  
 الحديث في الصحيح يحصل بحسنها التواتر والاعا  
 القطعي انتهى حتى تقوم الصلاة بها على  
 الوجه المذكور وهو ان عليها كما مر بسطر وفيه دليل لقتل  
 تاركها الغير المجاهد لوجوبها وهو ما عليه اكثر العلماء لانه  
 غيا الامر بالقتال الفعلها فيما لا يفعلها فهو مقاتل وجوبها  
 ويلزم من قتاله قتله غالبا او احتمالا قد دل على جواز بل  
 وجوب قتله وسياق الحديث وان كان في الكافر لكن المسلم  
 اوله منه بذلك لانه تركها مع اعتقاد كوجودها بخلاف الكافر  
 اللازم ايضا الغاية هنا في معنى الشرط فيقتل كلف القتال  
 مشروط بالتشكك دين واقام الصلاة وايضا الزكاة والمراد  
 يتفق بالتشكك احد مشروط فاذا انتفى فعل وجب القتال  
 المتضمن لجواز بل وجوب القتال كمرور حتى توفى الزكاة  
 المستحقها ومثلها وقال المتنعين منها بقبه شرع  
 الاسلام واعلم يقبل بان تاركها يقبل وان قال به جماعة  
 لا يمكن ان يمنع امكن تحصيلها منه بالقتال والا لم يكن تحصيلها

في قولهم ان الجاهل بالدين  
 لا يقاتل ولا يقتل

الصلوة

بما حابه

فصلها

علم من الظواهر حينئذ لا ضرورة انهم  
 بخلافه في كونه ضرورة لانه اذا لم يحكموا  
 من فخلطت عقوبته بالقتل لم يثبت بان يصلي فاذا  
 انشأ على الا ان الغام لها لان فعلهم متوقع لانه  
 علموا جازية لبعضهم فغلبهم الشرعهم وبعثوا  
 غفرا له لكن فعلوا ذلك من غير ان ياتوا به فلو كان كالشهادة  
 لو فعلوا فلو كان هو الصلاة او فعلا محضا وهو الزكاة  
 عصموا امورا وحفظوا ومن اعتصمت بامر الله استغنى  
 بطلان من عصيته والعصام ما يرتبط في الوقت بمنعه  
 سبلا في ما فيها مني ما هو واما الله وهو كل ما في الارض  
 السبح عليه واريد بها ما هو امر من ذلك حتى تشمل  
 الاختصاصات ولا ينافي ما تقر من توقف العصمة على  
 هو لا التلازم ما هو معلوم بالضرورة انه صلى الله عليه وسلم  
 ولا ينافي ما تقر من توقف العصمة كان يحسم العلم بالشهادة  
 ومن ثم اشد تكبيره على اسمه لقتله من قالها ولم ينظر  
 على مريد الاسلام القرب الصلاة ولا زكاة بل روي  
 قبل الصلاة بشرط لا صلاة ولا جهاد ومن

نصفه

استغنى

الجنة

بها

في يوم من ايام من سنة طان طيحيه من غير  
 وتكون قال احمد بن محمد بن الاسلم على الشرط القاسد من  
 يوم من ايام الاسلام كلها وخبره في حق علي بن ابي طالب  
 قبل من احاط به الاسلام الا باقام الصلاة والزكاة  
 الحديث مستفيض جدا ووجه عدم المناقاة فيه وانما قيل  
 في رد النطق بالشهادتين لكنه لا يعرف من نطق بها على ترك  
 الصلاة والزكاة ومن ثم امر معاذا لما بعثه الى اليمن  
 ان يدعوهم اولا الى الشهادتين وان من اطاعهما فلهما العاقبة  
 بالصلاة والزكاة وبهذا علم الجمع بين هذا الشرط وبين  
 جدلية ابي هريرة الائمة المعقولة بمجرد النطق بالشهادتين  
 لا بمعناها كما عرفناه بها عصم ويحكم بالسلامة ثم ان  
 بشر ايع الاسلام وظاهره الا قول في النعمة وزعمه  
 انه مقاتل بالثلاثة ابتداء التلزاما وفيه لا فيكون حجة على  
 هذا الكفار بالفروع منظر فيه بما في خبر مسلم يوم قيل  
 فحين اعطى الراية لعلي بن ابي طالب قال علي ما اقاتلهم قال علي  
 اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وان محمد رسول الله فاذا  
 تقولوا ذلك عصموا منك وما هم واموالهم انما يجمعون في حل

في حارة اليه ما عظمته موسى و... سوال الاله  
 وحسن الاستماع من الصلاة او غيرها بعد السلام كما  
 في الصلاة في عصبة الائمة فعلم انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يعصم عن كل شيء ديني ثم ان الحكماء الصلاة واثباتها  
 والام يمتنع من قتلهم الا بحق الاسلام ثم يعصم  
 دمه ولا ياله ونفسه هذا الحق في حديث بانه لا بعد صلاته  
 او كبر بعد ايمان او قتل النفس التي حرمانه تعالى وقصبة  
 ان الزاني والقاتل يباح امواله وليس مراد ان يترك  
 الكافر ولها وانه يرد على من قال في غير دليل على كفر تارك  
 الصلاة لان مفهومه انهم ان لم يفعلوا ذلك لم يعصموا  
 من دماءهم واموالهم بحق الكفر لان حق الاسلام ولو بعد  
 الا وما بعد ما يخالف ما قبلها انتهى على انه يلزم عليه  
 كفر تارك الصلاة الزكاة وهو ضعيف جدا وايضا فلا يحتاج  
 لهذه التعليل لو سلمت صحة لما في حديث مسلم من  
 المنصرح بكفر تارك الصلاة لكن حمل الجمهور على  
 المستعمل في الحكم عليه انما هو باعتبار الظاهر وما  
 باعتبار التفسير والسر ايرقا مرهم ليس الى

في أي سبب وأصلهم وسببهم  
أذهب هو حده من أفعالهم أي أن يكونوا  
وعيد ذلك في إخلص وإيمانهم جزاء وهو  
أجره عليه في الدنيا أحكام المسلم وكان في  
من أسوأ الناس من قرب عاص في الظاهر بصلاف  
عند الله خيرا وبالعكس ومن لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم  
قال أفكر لتخصيها إلى ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض  
الحديث وقال ألحن بحكم بالظواهر والله يتولى السرائر  
وقال ما عرف أن أسبق من قلوب الناس ولا يطعنهم  
ه قال فهلا شقت على قلبك الحديث وقال تعالى فإن أبوا  
أي سمع وأقاموا الصلاة وأؤوا الزكاة فإخوانهم في الدين  
وفي الأخرى فإخوانكم في الدين وما فهم منها من أن  
من ترك واحدة من الثلاثة لا يجلي سبيله وليس بالخ  
لته وافق للحديث الذي يحول فيه وبهما قول الطائفة  
وما لك رضي الله عنهما يقتل تارك الصلاة وإن اعتقد  
وهما كما ورد في قول المرحوم أنه لا يضر مع الإيمان  
سنة كما لا تنفع مع الكفر طاعة وفي ذلك الأحاديث

هذا على ان في اقله في اسلام الاسر الكفر في  
اسلامه **فصل** في ما ذهب اليه الجمهور وقاموا  
ولا بد لا فصل في ما ذهب اليه الزيدون ولا صاحبنا فيه خمسة او  
اصحها قول **فصل** في مطلقا وان يكثر ما كانت  
او كانت داعية الى الضلال او الى البعد عن الله او الكفر  
بجميعه **مسلم** ما هذا قوله الاجم الا سلام ونجيت من  
المصنف مع تلك تحقيقه وحفظه كقول كذا وهم ان كل  
من الشيوخ خرجهم جميعه وهو حديث ضعيف مشتمل  
من قواعد الدين على مهماتها كاطهر ما قرنا في شرعه  
وعايات ايضا وفيه بيان واضح ان الامارات اجزاء شيعي  
منها ما هو فرض على كل مكلف في كل حال وهو الاول  
او في بعضها وهو الثاني وما هو فرض على بعض الامم  
ولو غير مكلف وهو الثالث والمراد بوجوبها على غير  
المكلف وجوبها في حاله والمخاطبة باخراجها منه والبيان  
ان لم يكن حنفيا اخرجها قولا وان متغيا للعام وال  
ستفاد من ذلك التلايه انه يلحق بها واجبة من كونها  
جزاوية **الامال** ما هو في معناه وفيه زيادة على  
سائر

وهو الذي رويناه ايضا من كتاب  
 الثاني في شهر ربيع الاول لا اله الا الله ويزيدون في ما جئت  
 فاذا فعلوا ذلك عصموا عن ما هم في الهام الا جهنم  
 وفي رواية اخرى لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله  
 في يوم ياتي فيه وخرجه مسلم من جابر بهذا اللفظ وزاد  
 ثم قرأ فذكر انما ذكر لست عليهم بمسيطر وعلى  
 حديث ابي الذي رواه مسلم وان كان الاخر فيه زيادا ايضا  
 وهو امر بان اقاتل المشركين حتى يشهدوا ان لا اله  
 الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان يستلقوا بطنهم  
 والانساء كبرياء يمتنعوا وان يصلوا صلواتنا فاذا فعلوا  
 ذلك حرمت علينا دماهم واموالهم الا بحقها لله  
 ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وليس في الاصل  
 الثلاثة ذكر الصور والجمع مع ذكرها في حديث جابر  
 السابق والذي بعده فيجعل الالهة الثلاثة كانت قبل  
 منهنها وحينئذ فيستفاد من ذلك الحديثين ضم الصور  
 والجمع اليها في هذه الاصل فيعطيان حكمه من المقام  
 فيجعلان العظمى ليعلم ان كل من كان فيهما



في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وغيرهما من أصحابه في كل سنة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبهذا يروى في كل سنة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
 صريح بذلك في كل سنة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يذم هذا من الأيمان بجميع ما جاءه صلى الله عليه وسلم  
 كما في رواية أبي هريرة وروى عنها ما جئت به انتهى ويحتمل  
 التحريم على ما ذكرته من المعاني بالدين بالضرورة لما مر  
 في بحث الأيمان في حديث جابر بن عبد الله عن سفيان  
 بن عيينة أن حديث أبي هريرة كان أول الإسلام قبل  
 فرض الصلاة والصيام والزكاة والحج  
 إنما صحبوا صلى الله عليه وسلم بالدين قبل أن يفرض  
 الأوامر فحينئذ سمع على أن قوله عصموا يعني صرحوا  
 أنه كان مورا بالقتال وهو لم يورده إلا مرة ووصوله  
 إلى المدينة وإقامته فيها في السنة هذا من الحديث  
 ابن عمر الذي سأل المصنف فصر في قتال أبي بكر الزكاة  
 يبلغه أبابكر وعمر رضي الله عنهما مع ذلك جرحا بالدين  
 واختلافهما فيه فاستدل أبو بكر بالحديث  
 فقا

في  
بما في  
مع الشهادة الاخرى للقطع بان سند لا تكتفي وحدها  
طوائفها لتلائمها اعتبارا بحدوها عن الجمع ولعل  
ابو بكر بن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
لذا ان لم يروى في رواية ابن خزيمة في صحيحه وغيره ان  
ابا بكر استدل بحديث ابن عمر قال ائمتنا الحفاظ اخطا  
ولم يكن حديث ابن عمر عنده منه شيء والامم عني الى  
استنباط والمقياس من السابقين وهذا يقتضي كلام  
علمه ابو بكر رضي الله عنه وروى استنباطه وقياسه الصحيح  
في اروقنا في اركان الصلاة كان مجعها عليه بين الصحيحين  
ان الحق الذي اخرج به عمر يختص بالقياس فانه فيها  
وافق هذا النصرون عمر مع ما علم من موافقة الكثير  
للخص من ليمنا وعليه ابو بكر في اخص الاوصاف واجلها  
وهو العلم وقد بسطت الكلام عليه وموافقا في عمر  
في الصحيحين المروي لاخوان الشياطين والامداد والضلال  
ولم يرد في هذا ولا ياب من وسط قضيتهم بها بل كان

في ما خبط وخطه  
 صلى الله عليه وسلم  
 بعض العرب في الزكاة بعضهم فخر ما يوبكروا  
 فقال لهم ما زكاة محمد في المانعين واسئل كل منهم  
 بما هو وكان الحق مع ابي بكر كما نرى من خبره ومن منهم  
 من عاد الى ما كان عليه من عبادة الاوثان ومنهم من تابع  
 مسيلمة ودعواه النسخ كابي حنيفة وقبايل غيرهم ومنهم  
 من تابع الاسود العنسي في دعواه اياه باليمن ولم  
 يبقى مسجد بعد الله فيه في بسط الارض الا مسجد  
 مكة والمدينة ومسجد بكنة ثامن من النسخ  
 الازد محصورون الى ان فتح الله تعالى اليهم فبعث مسيلمة  
 اللعين وما نفى الزكاة منهم فمن انكر فرضها ووجوب  
 ادائها الى الامام وهو في الحقيقة اهل بيته ولم يدعوا له  
 حينئذ لدخولهم في غمار الردة فاطلقت عليهم  
 ومنهم لما انزف البغاة في زمن علي كرم الله وجهه وهو  
 بغاة ومنهم من سمح بها لا يكره الا ان رؤيتهم  
 منعهم ومنهم الذين وقعت فيهم المناصرة

قالوا يا رسول الله اني ابوكم فوافقكم  
 فقال لهم تفضلوا اني اجمع ما وادعكم  
 اني اجمع ما وادعكم اني اجمع ما وادعكم  
 من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا  
 البهت وادعكم اني اجمع ما وادعكم  
 من سبي السليبي مع وادعكم اني اجمع ما وادعكم  
 وترفع السيف عنهم وهو قول يعلى بن عزم من مواليهم  
 صدق الامم قالوا يا رسول الله اني اجمع ما وادعكم  
 الزعم واضح للبطلان لما مر ان منهم من ارتد عن دينه  
 الذي رآى في كبري سبيهم ووافقه الكثر الصحابة رضي الله  
 عنهم ومنهم من لم يكره ما سبه وجهه الذي حبب العجم عنهم  
 فانما استولوا حاربه من بني حنيفة واولادها محمد بن حنيفة  
 الذي ربح بعض الرافضة الواهية قال الخطابي ثم ان بعض  
 الصحابة مني اجمعوا على ان المرتد لا يسبي ومن ثم  
 لما سئلوا في سبيهم سبيهم لكن امتنع من اصحاب  
 ومنهم من سبهم من بني ابي ولاد المرتدين وهو ما بين

قالوا يا رسول الله اني ابوكم فوافقكم  
 فقال لهم تفضلوا اني اجمع ما وادعكم  
 اني اجمع ما وادعكم اني اجمع ما وادعكم

من كلام من قالوا من اصحابنا انهم كانوا  
الخطاب في ذلك من حيث كانت الردة لا تعني  
الزكاة مع بقاء ايمانهم ارادة لبعثها للنهي او لمشاركتهم  
اهلها في منع حقوق بعض الدين وما ذكره في الآية  
هو الامر فان خطاب القرآن اما عام نحو كتب عليكم الصيام  
واما خاص به صلى الله عليه وسلم وهو ما صرح له فيه بذلك  
نحو فليحرم به باطله لخاصية كل من دون المؤمنين فان لم  
يصرح له بذلك عمر امته نحو امر العلماء بالدول والشمس فاذا  
كان القرآن الالهي ومنه خذ من اموالهم صدقة الآية فالامام  
يعزله عن هذه الصلوة خطابا تعليم الامر به  
وهو هذا قوله تعالى يا ايها النبي اذ اطلقتم النساء فحظي  
بالنوع مخصوصا بالحكم عموم ما بل قد عاين طيب ووادق  
نحو فان كنتم في شك من الآية وما ذكره من المنظر وغيره قال  
في طاعة الله ورسوله اذ كل ثواب مقيد بعمل كان في غيره  
صلى الله عليه وسلم ياق غير منقطع وليس خذ الزكاة الوعا  
لموذيها باليمين والبركة في ماله ويرحم الله من يتبعه تعالى  
له لا يقال انكار فرض الزكاة كفر فكيف مراهم بعاة لانها تعني

من قسمة المرتدين الا ان يريد ما قرناه في معنى ذلك فليكن  
 بعيد من قولنا ان ابكرى نلهم لكفرهم فليست استبعاد  
 مما مر عن عمر من موافقة ابكرى على القتال والسبي في  
 سببه الله لما استعمل ان الامام المجهول العاقل اذا  
 امر امر او حكم بحكم اعتقه صوابا لم يرد المجهولين ولا  
 راو خلافتا به وغيرهم موافقة وان عمر وافقه على  
 القتال ظاهرا وباطنا وعلى السبي ظاهرا فقط يدل على  
 بعده ويحتمل انه كان موافقا عليه باطنا ايضا فلهذا  
 اجتهدوا وان سلطنا النهار جمعوا مع ابكرى عليه بنا  
 على ان اقرض العصر شرط في هذا الاجماع على ان الذي  
 يحكمه غيري لا اجماع على السبي ولا على عدمه وعلى قتالهم

اوجه

على كفرهم

انهم

لم ينفردوا بجهاد هروانة في هذه القارة  
 مع أولئك الذين في السبع من الهمم  
 هو الأصل وصحة جماعة لأنه جزء علم واختاروه  
 منع صرفه كما هو الشائع على سنة العلماء من المحدثين  
 لأن الكرامة كالقائمة الواحدة واعتد من بالله يله  
 الأصل والمحال معا في كلمة ولقطة هرة إذا وقعت فاعلا  
 فانما تقرأ بغير الضا واليه نظر الأصل ويمتنع من الصرف  
 نظرا لتمام نظيره حتى انتهى في باب بال المستعرا بهما  
 فمن جهة واحدة لأن جهتين كما هنا وكان الحامل  
 عليه الخفة واشتهر هذه الكنية حتى نسي الاسم الأصلي بحيث  
 اختلفوا فيه اختلافا كثيرا كما يأتي وسبب تعلقهم به  
 رواية بن عبد البر عنه أنه قال كنت أعمل يوما هرة في  
 فراخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذه فقالت هرة  
 فقال يا أبا هرة وفي رواية ابن سعد وجدت هرة  
 حلتها في كفي فقلت لها ما هذه فقالت هرة فقلت يا أبا هرة  
 ومن جملة بعضهم الأول فقلت كان ياب نظامهم  
 وقيل كان يحسن وقيل المكنى له بذلك

١٠  
 ثم ابيته على خمسة وثلاثين اصحابا كما قاله  
 المصنف رحمه الله تعالى في الحديث روى ابن ابي  
 عمير انه اقبل في الاسلام عمر بن الخطاب  
 وعمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم في سبيل الله في الملازمة التامة  
 في العلم راضيا بطبع بطنه وكان يدور معه حيث  
 يمشي ومن ثم كان احفظ الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من  
 على العلم والحديث وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 حديثا كثيرا في الحديث ان ابا عبد الله قال لا يسطر  
 فيضرب فيه ثم قال ضربه فضربت فما نسيت شيئا بعد  
 قال البخاري روى عنه اكثر من ثمان مائة ما بين صحابي و تابعي  
 استعمله عمر بن الخطاب ثم غلب ثم اراده على العجوة في ولده  
 يزل يسكن المدينة وبها توفي سنة تسع وثمان او تسع وثمان  
 عن ثمان وثمان سنه ودفن بالبقيع وما استهزاه لقرب  
 عنه لان لا امراله وانما ذلك صحابي اخر اسمه حمزة روى  
 عنه في الحديث روى عنه في حديثه انما انما على



ثلثاية وخمسة وعشرون وأربع المائة من الألفين  
 ومسلمهاية وتسعين ألفا ومائة من الألفين  
 يقول صلى الله عليه وسلم في الخطاب وعود يحضر لغه بالموجودين  
 على نزوله وسمي لمن بعدهم لما هو معلوم من الدين  
 بالضرورة أن هذه الشريعة عامة إلى يوم القيمة  
 دائما على كل تقدير وإدراك منها عنة حتما في الحرام ونهيا  
 في المكروه واللا يمتثل مقتضى الأمر في جميع جزئياته  
 والأصديق عليه أنه عاصر أو يخالف وإضا فتذكر المنة في هذه  
 هذا استقصى بحال عدمه والاستمرار على عدمه وليس  
 في ذلك الاستطاع حتى يسهل التكليفه وتظهر فيه  
 بأن الداعي للمعصية قد يقوى حتى لا يسبح  
 عنها ويرد بان هذا نادرا فلا يعول عليه وإن شاء الله يوجد  
 كثير من مجتهدي الطاقة ولا يقوى على ترك المعصية  
 فتخرج نحو أكل الميتة للاضطرار وشرب الخمر لاساغة  
 اللقمة والأكراه والتلفظ بكلمة الكفر للأكراه لعدم  
 هذه حينئذ وما أمر تكلم به فأنزل في الواء  
 في المندوب منه ما استطاعت له الطمأنينة  
 أضواء الأعمى

وحالها في العجز والوجود والعدم وتوقف على شرط  
 واسبق له القدر الفاعل بحرها في الاستطاعة  
 ويعجزه لا يستطاع فلا جزم في سبب التكليف بما لا يستطاع  
 مع كون الله اخبرانه لا يكلف نفسه الاوسعها والها  
 يثبت به انه امثل الامر المطلق مع الايمان بالاستطاعة  
 الصافي عليه اسمع كبري وركعتين واقل من قول في صفة  
 وصل وتصدق كان قيدا ووصف لم يصدق الا مثالا  
 الا بالاثبات به بجميع قيوده او اوصافه وان كان من  
 اشق التكليف وهذا من قواعد الاسطر المهيمة ومما  
 اوتي صلى الله عليه وسلم من جميع الحكم لانه لا خلافه في الا  
 بحسب حكمه وبه او بالاية الموافقة لم يخض عموم  
 قوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه  
 فانتهوا فاذا عجز عن ركن او شرط العوض وصلا او  
 قدر على غسل او مسح بعض امضا الوضوء او التيمم او ستر  
 بعض او على بعض القطر لا الرقب في الكفارة لانها  
 بدلا او دعة لها او ازاله بعض المنكرات بالكل  
 في حجبها وجوب العضا تارة وعدمه اخرى

كف

ج

للع

س

ن

كما هو مقرر في الفروع وتؤخذ من هذه النسخة الشهيرة  
 ابن ذر الحلي في الامم المصالح فاذا تعارضت على  
 ومفسده فمردده من اعتنا الشارح بالنهايات اشد  
 من المأمورات كما علم مما تقرر ومن ثم سوي في ترك  
 الواجبات في مفسده كالقيام في فرض الصلاة ونظر مفسد  
 والعدول الى التيمم ولم يسأج في الاقدام على منه في خصوص الصلاة  
 الا اذا اجبقت الضرورة وقد تراعى المصلحة لاعتبارها على  
 المفسد ومنه الصلاة مع اختلال بعض شروطها فان  
 فيها مفسده هي الاختلال باجلال الله عز وجل بناجى الاعلى  
 اكل الاحوال ومع ذلك يجب فعلها لعدم المصلحة فيها  
 وكالدرب الى المصالح فانه جائز لان مصلحة حينئذ تروى  
 على مفسده وهذا النوع راجع في الحقيقة الى ركب  
 اخف المفسدين ثم هذا الحديث موافق لقوله تعالى  
 فاتقوا الله ما استطعتم واما والفقوالله حق فانه  
 فقبل منسوخ والاصح بل الصواب وهو جرم المحققين  
 ان تلك مبتنية لهذه قال المصنف في هذه النسخة  
 تفسير حق فانه باقتال من وثقتنا به في هذا المصالح

المشهور

٧٥

الشيء من نفسه وان كان لا يكون فلا يشي ويحاط به  
فالوجه النسخ فان هذه لما كانت من جنس  
عنهم منها وقالوا اينما يطبق كلك فنزلت تلك وتوقف  
الامور به على فعل مخالف المنع عنه فانه كفر مخصص  
فلا في ذلك فالتواضع عما استطاع وفي هذا فاجتنب  
وعن احمد بن حنبل عنده انه نوحى من الحديث ان النهي اشد  
من الامر لانه لا يرخص في شيء منه والامر مقيد بالاستطاعة  
وقريب من هذا قول بعضهم اعمال البر جعلت للبار والفاجر  
والعاصي لا يتركها الا صديق وقيل ترك المنهي على فعل  
الماء اعما لا يرد به نوافلها والا فجنس الواجب يكون  
العرفية مطلقا لانه افضل من ترك المحرم لان المطلوب  
عدمه ومن ثم لم يصح لثبته ولذا كان ترك الواجب قد  
يكون كفر كترك التوحيد بخلاف ارتكاب المنهي فانه لا يقتضي  
الكفر بنفسه انتهى وفيه نظر فانما وجه تسميته ما بعدهما  
على ما قبلها ان النهي الصادق من الله صلى الله عليه وسلم  
لما كان من السوالات عنهما هل يقتضيان التكرار  
مثلا وهو كثره الجواب فيضاهي ذلك فلهذا

وتبين